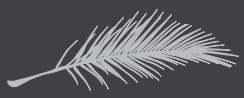

هيئة قطر للأسواق المالية

2016

التقرير السنوي

حضرة صاحب السمو الشيخ/

تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية

2016

سعادة الشيخ/
عبد الله بن سعود آل ثاني

المحافظ
رئيس مجلس الإدارة

سعادة السيد/
خلف أحمد المناعي

ممثلا عن وزارة المالية
عضوا

السيد/
مايكل رايان

الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم
مركز قطر للمال
عضوا

التنفيـذي ورئيسها

سـعادة الشيخ/
فهد بن فيصل آل ثاني
نائب المحـافظ
نائب رئيس مجلـس الإدارة

سـعادة الدكتـورة/
حصـــة سلطـــان الجابـــر
من ذوي الخبرة في مجالات عمل الهيئة
عضـــوا

سـعادة الشيخ/
ســعود بـن ناصر آل ثـاني
من ذوي الخبرة في مجالات عمل الهيئة
عضـــوا

ناصـــر أحمـد الشيبـي
الرئيـس التنفيـذي

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تسعى هيئة قطر للأسواق المالية إلى الحفاظ على استقرار الأسواق المالية القطرية في ظل تعدد الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعاني منها مختلف القطاعات خاصة النفطية منذ عام 2015، وتستمر جهود الهيئة المتواصلة منذ أكثر من خمس سنوات من أجل تحقيق رؤية قطر 2030 وتحويلها إلى واقع ملموس تكون فيه الأسواق المالية القطرية قبلة للمستثمرين الوطنيين والأجانب، ذات مكانة تنافسية رائدة بين الأسواق المالية.

إن احتفاظ سوق المال القطري لمكانته الرائدة وفقاً للتصنيفات الدولية المتقدمة الصادرة من المؤسسات المالية الدولية في عام 2016، يشير بكل وضوح إلى أن الهيئة و الأجهزة التنظيمية والإشرافية والرقابية على القطاع المالي في دولة قطر تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة وللقطاع المالي المرتكزين على الخطة الاستراتيجية الوطنية للدولة 2011-2016.

إن التعاون والتنسيق بين الهيئة والأجهزة التنظيمية والرقابية المختلفة بالدولة خاصة تلك التي تشرف على أنشطة الخدمات المالية، يمثل حجر الزاوية في احتفاظ سوق المال القطري بمكانته الدولية الرائدة، نحو زيادة قدرتها وفاعليتها ودافعاً للهيئة الرقابية من أجل حماية المتعاملين في الأسواق المالية القطرية.

ولقد أثمرت جهود تعاون الهيئة مع الجهات المختصة في الدولة وبصفة خاصة مع بورصة قطر خلال عام 2016 في زيادة أعداد الشركات المدرجة، وارتفاع عدد الأوراق المالية المدرجة بالسوق القطري، وقد نتج عن ذلك ترقية السوق القطري من مرتبة السوق المبتدئة إلى مرتبة

السـوق الناشـئة بمؤشـر فوتسـي، لتصبح السـوق القطريـة مصـنفة كسـوق ناشـئة في أكبـر ثـلاث مؤشـرات اسـتثمارية دوليـة، هذا فضـلا عن تصنيـف سـوق المـال القطـري كأفضـل سـوق عربـي بالإضافـة إلى ترتيبـه في المرتبـة الحاديـة والعشـرين من حيث مؤشـر تطـور الأسـواق الماليـة الذي يصـدر عن المنتـدى الاقتصـادي العالمي ضـمن تقريـر التنافسية الدولـي، كما تـم تصنيـف التشريعـات المنظمـة

لسـوق الأوراق الماليـة التي تصـدرها الهيئـة في ذات التقريـر كأفضـل تشريعـات عربيـة في هذا الصـدد وفي المرتبـة الدوليـة الحاديـة عشـر فيما بين الدول التي شـملها التقريـر.

وعلى الرغـم من كـل ما تحقـق خـلال الأعـوام الخمسـة السـابقة، إلا أن الهيئـة لاتـزال تـرى أن أمامهـا الكثيـر من الجهـد والعديـد من الخطـوات من أجـل المزيـد من الرقـي والتقـدم لأسـواق رأس المـال القطريـة، بما يعـود على دولـة قطـر بالخيـر والنمـاء.

وفي الختـام أنتهـز هذه الفرصـة لأرفـع أسـمى آيـات الشكـر والتقديـر إلى مقام حضـرة صـاحب السـمو الشيخ/ تميـم بن حمـد آل ثاني أميـر البـلاد المفـدى -حفظـه الله- ، وإلى سـمو الشيخ/ عبـد الله بن حمـد آل ثانـي، نائـب الأميـر، وإلى معالـي رئيـس مجـلس الوزراء و وزيـر الداخليـة، لما تحظى بـه الهيئـة من دعـم مسـتمر، وتوصـيات صائبـة. كما أتوجـه بالشكـر والتقديـر للجهـات الحكومية والمؤسسـات العـاملة في الدولـة لتعـاونها مع الهيئـة من أجـل تحقيـق أهدافهـا.

عبـدالله بن سعود آل ثاني
رئيـس مجلـس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

تسعى هيئة قطر للأسواق المالية للحفاظ على منجزات سوق رأس المال القطرية، وما وصلت إليه من مكانة إقليمية ودولية، حيث ارتفع عدد المؤسسات الدولية التي صنفت السوق القطرية كسوق ناشئة خلال عام 2016، كما ازداد الوزن النسبي للسوق في المؤشرات الصادرة عن تلك المؤسسات، وأصبحت الشركات القطرية المدرجة مكونا أساسيا وهدفا رئيسيا للعديد من المستثمرين المتابعين لتلك المؤشرات.

وتبذل الهيئة قصارى جهدها، باستشرافها لرؤية مستقبلية إيجابية تنعكس في صياغة أهداف خطتها الاستراتيجية 2017 – 2022، وتستند إلى الخطة الاستراتيجية للقطاع المالي بالدولة من أجل تحقيق الركائز الرئيسية لرؤية قطر الوطنية 2030، لتمكين سوق رأس المال ووضعها على خارطة المنافسة الإقليمية والدولية.

وتوجت هذه الجهود بريادة السوق القطرية عربيا حسب غالبية التصنيفات الدولية لسوق رأس المال خلال عام 2016، فقد حققت التشريعات التي تصدرها الهيئة لتنظيم سوق الأوراق المالية المرتبة الأولى على المستوى العربي والحادية عشر على المستوى الدولي، كما جاءت السوق القطرية في المرتبة الأولى عربيا والتاسعة دوليا في مدى سهولة ويسر حصول الشركات على التمويل اللازم لأنشطتها من خلال سوق الأسهم.

وتأتي ريادة السوق القطرية للأسواق المالية العربية نتيجة لما حققته الهيئة خلال عام 2016 في مجالات عدة أهمها جهود تطوير وتحديث التشريعات المنظمة لسوق رأس المال، حيث تعمل الهيئة بشكل دائم على تقييم

التشريعـات التي تصـدر عنها ومتـابعـة تأثيراتها على الأطـراف المختلفة في السـوق، وعلى ضـوء تلك التقييمـات يتـم تطويـرهـا.

ومن الجديـر بالذكـر أن جهـود الهيئـة في مجـال الرقابـة والإشـراف تـوفـر الاسـتقرار للسـوق القطـري وتعمـل على حمايـة المتعـاملين فيـه، هذا فضـلا عن عمليـات الطـرح والإدراج وإنشـاء النافـذة الواحـدة، والتي أدت إلى زيـادة أعـداد الشركـات المدرجـة أو الراغبـة في الإدراج.

كما يتعين الإشـارة إلى أنه على الرغـم من أن تطويـر سـوق رأس المـال القطـرية يأتـي على رأس أولويـات الهيئـة، إلا أن ذلك لا ينـال من أهميـة المضـي قدما في التطويـر المؤسسي وبنـاء القـدرات، وذلك بهـدف الوصـول بالهيئـة إلى أعلى مستويـات الكفـاءة الرقابيـة بما يعـزز من اسـتقلاليـتها ويحافـظ على مكانتها كعضـو في المنظمـة الدوليـة لهيئـات الأسـواق الماليـة.

كما تـؤكـد هيئـة قطـر للأسـواق الماليـة أن هذه الجهـود لم تكـن لتتحـقق لـولا دعـم القيـادة الحكيمـة وتوجيهـات المسؤوليـن ومجلس إدارتهـا، وكذلك مشاركـة الأطـراف الفاعـلة في سـوق رأس المـال كبورصـة قطـر، شركـة قطـر للإيـداع المركـزي للأوراق الماليـة، شـركـات الخدمـات الماليـة والشـركـات المساهمـة المدرجـة وعموم المساهمين.

ناصـر أحمد الشيبي
الرئيـس التنفيذي

الرؤيـــة

الارتقـاء بأسواق رأس المـــــال القطريـــة لتكون نموذجـا إقليميـا للخدمات الماليـة

قيمنـا

تعتمـد الهيئـــة على القيـم الجوهـرية في أداء عمـل موظفـي ومسؤولـي الهيئـة وتمكين ترتيـب القيـم المؤسسية التي على العامليـن في الهيئـــة الالتـزام بها من خلال قيامهم بواجباتهـم كالتالـي:

النزاهـــة: تطبيـق أعلى المعاييـر الأخلاقيـة في معالجـة القضايـا واتخـاذ القـرارات

التميـــز: السعي إلى الابتكار والابداع والاستناد إلى الواقع في تخطيط وتنفيذ المهام

العـــدل: الحياديـة والاستقلاليـة في التعامل مع الجمهور والمؤسسات ذات العلاقة

المسؤوليـة: اتخـاذ القرارات وتنفيـذ الإجـراءات بوضـوح وشفافيـة وتحمـل تبعاتـها

روح الفريـق: العمل التعاوني المشترك بما يحقق المنفعة المتبادلة ويلبي المصالح المستهدفة

الهويـــة: الحفـاظ على الثقافـة والقيـم القطريـة

الرسـالة

حمايـــة المســـتثمريـن والمحافظـة على اسـتقرار ونزاهـة وشفافيـة أسـواق رأس المـال وتنمية مستوى المهـارة والمعرفـة بما يدعم نمو وتنـوع الاقتصاد الوطني

WHAT WE DO

الباب الأول

نظرة عامة على الاقتصاد القطري وتصنيفاته الدولية

استطاع اقتصاد دولة قطر خلال سنوات قليلة أن يخطو خطوات واسعة على طريق تطبيق وتنفيذ رؤية قطر الوطنية 2030، والتي تستهدف تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد القطري، وتطوير وتنشيط دور القطاع الخاص ، وقد تحقق ذلك من خلال عضوية الدولة الكاملة والنشطة في العديد من المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية، وكذلك من خلال إصدار أنظمة مخففة بشأن ممارسة الأعمال في دولة قطر، مما أتاح الفرصة للمستثمرين الأجانب للاستثمار في عدة قطاعات اقتصادية داخل الدولة.

وقد أثمرت تلك الخطوات عن تحقيق الاقتصاد القطري لأعلى معدل نمو للناتج القومي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)، وذلك على الرغم من أزمة انخفاض أسعار البترول، هذا فضلا عن قوة الاقتصاد القطري التي جعلت صندوق النقد الدولي يتوقع استمرار الاقتصاد القطري في تحقيق معدل نمو مرتفع خلال عام 2017.

معدل النمو في الناتج الإجمالي القومي

(بالأسعار الثابتة)

	2017 (متوقع)	2016	2015
قطر	3.36 %	2.63 %	3.66 %
متوسط العالم العربي	2.96 %	2.95 %	2.53 %

المصدر : صندوق النقد الدولي

أهـــم مؤشـــرات الاقتصـاد القطـــري

(وفقـا لصندوق النقـد الدولـي)

المصدر : صندوق النقد الدولي

المؤشـــر	2017 (متوقـع)	2016
الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار ريـال قطري)	621.67	570
الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	170.79	156.59
نصيب الفـرد من الناتـج القومي (بالريـال القطري)	230,723	221,066
نصيب الفـرد من الناتـج القومي (بالدولار)	63,385	60,732
متوســط التضخـم	3.05 %	3.012 %
معـــدل البطالـــة	3.05 %	0.248 %
عـدد السكـــان (بالمليون فرد)	2.69	2.58

التصنيفـات الدوليـــــة للاقتصاد القطري

في إطـار تحقيـق الركـائز الأساسية لرؤيـة قطـر 2030 فيما يتعلق بتطويـر الاقتصاد القطـري ليصبح قـادرا على المنافسة إقليميـا ودوليـا، فقـد حظـي الاقتصاد القطري بترتيب متميـز خلال عـام 2016 على المستويين الإقليمي والدولـي وفقـا لتصنيفات المؤسسـات الدوليـة، سـواء فيما يتعلـق بالقـدرة على سـداد الالتـزامات القصيرة والطويـلة الأجـل، أو محاربـة الفسـاد، أو مستويـات الشفافيـة ومكافحـة عمليـات غـسيل الأمـوال، أو في مجـال الحريـة الاقتصاديـة، أو على مستوى التنافسية الدوليـة.

التصنيـف الائتماني

لا يـزال الاقتصاد القطـري يتمتـع بأعلى درجـات التصنيـف الائتماني ، وذلك على الرغـم من أزمـة أسـعار النفـط التي تواجـه كـافـة الدول المصدرة للنفـط والغـاز، حيث يصنف الاقتصـاد القطري في أعلى مراحـل الفئـة الاستثماريـة التي تشكـل الوجهـة الاستثماريـة المفضـلة لكـافة المستثمرين من مؤسسـات وأفـراد على المستوى الدولي. حيث جـاء الاقتصـاد القطـري في المرتبـة الأولى عربيـا، حيث تـم تصنيـف الاقتصاد القطـري وفقـا لمؤسسـة سـتاندرد آنـد بـورز عند مستوى (AA) ونظـرة مستقبليـة مستقرة، في حين تـم تصـنيفـه وفقـا لمؤسسـة مـوديـز عند مسـتوى (Aa2) ونظـرة مستقبليـة سـلبيـة.

الدولة	مؤسسة ستاندرد آند بوز	النظرة المستقبلية	مؤسسة موديز	النظرة المستقبلية
قطر	AA	مستقر	Aa2	سلبي

موقع تريدنج ايكينومكس للاحصائيات الاقتصادية – يناير 2017

التنافسية الدولية

جاء الاقتصاد القطري في عام 2017/2016 في المرتبة الثانية عربيا والثامنة عشر على المستوى الدولي على سلم التنافسية الدولية من بين 138 اقتصاد دولة (وفقا للتقرير الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي).

الترتيب	الدولة	الدرجة
1	سويسرا / دولياً	5.80
2	قطر / عربياً	5.20
18	قطر / دولياً	5.20

تقرير التنافسية الدولية الصادر عن المؤتمر الاقتصادي العالمي 2017/2016

الحرية الاقتصادية

الترتيب	الدولة	الدرجة
1	هونغ كونغ / دولياً	88.60
3	قطر / عربياً	70.70
34	قطر / دولياً	70.70

التقرير السنوي 2016 عن الحرية الاقتصادية للعالم الصادر عن مؤسسة هيرتيدج للأبحاث والتعليم

تم تصنيف الاقتصاد القطري ضمن الفئة الأكثر حرية اقتصادية (الفئة الثانية) والتي تشمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2016 الصادر عن مؤسسة هيرتيدج للأبحاث، حيث جاء ترتيب الاقتصاد القطري الثالث في منطقة الشرق الأوسط من حيث الحرية الاقتصادية ومحققا المرتبة الرابعة والثلاثين على المستوى الدولي من بين 178 دولة شملها التصنيف.

12

محاربـــة الفســـــاد

حقق الاقتصـاد القطـري المرتبـة الثانيـة عربيـا والواحـدة والثلاثيـن على المسـتوى الدولـي في الجهـود المبذولـة لمحاربـة الفسـاد من بين 176 دولـة، وذلك وفقـا لتقريـر مؤسسـة الشـفافيـة الدوليـة عن عـام 2016.

الترتيب	الدولـة	الدرجـة
1	**الدنمارك** / دولياً	90
2	**قطـر** / عربياً	**61**
31	**قطـر** / دولياً	**61**

مؤسسة الشفافية الدولية، مؤشر تصنيف الدول طبقا لجهود مكافحة الفساد 2016

مكافحـة غسـل الأمـوال

جـاء الاقتصـاد القطـري في المرتبـة الرابعـة عربيـا والسابعـة والثـلاثين على المسـتوى الدولـي من بين 149 دولـة في مؤشـر معهـد بـازل للحوكمـة الصـادر عـام 2016، حيث حصـل الاقتصـاد القطـري على 4,90 درجـة، والتي تشـير إلى احتماليـة أقـل من المتوسـط لحـدوث عمليـات تمويـل للإرهـاب أو غسـل للأمـوال في قطـر.

الترتيب	الدولـة	الدرجـة
1	**فنلندا** / دولياً	3.05
4	**قطـر** / عربياً	**4.90**
37	**قطـر** / دولياً	**4.90**

مؤشر بـازل لجهود مكافحة غسيل الأموال 2016 ، الصادر عن معهد بازل للحوكمة

التصنيفات الدولية لسوق المال القطري

القيمة السوقية

لا يزال السوق القطري محافظا على المرتبة الثانية على المستوى العربي والثالثة عشر على مستوى دول أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط من حيث القيمة السوقية للأسهم المدرجة بالسوق وفقا لإحصائيات اتحاد البورصات العالمي، وذلك من بين 43 سوقاً للأوراق المالية.

الأسواق المالية	الترتيب عربياً	الترتيب الدولي لبورصات أوربا، أفريقيا، الشرق الأوسط	القيمة السوقية (مليون دولار) كما في 31 ديسمبر 2016
بورصة لندن للأوراق المالية LSE Group	-	1	3,496,169.60
بورصة قطر QSE	2	13	154,892.00

إحصائيات اتحاد البورصات العالمية 2016

التصنيفات الدولية لتطور الأسواق المالية

(وفقا لتقرير التنافسية الدولية الصادر عن المؤتمر الاقتصادي العالمي 2016 – 2017)

أظهر تقرير التنافسية الدولية 2016-2017 الذي يصدر عن المؤتمر الاقتصادي العالمي، تفوق الأسواق المالية القطرية بصفة عامة وسوق رأس المال القطري بصفة خاصة على كافة الأسواق العربية في الترتيب العام للمؤشر الرئيسي الخاص بتطور الأسواق المالية، وفي مؤشره الفرعي المتعلق بكفاءة تطور الأسواق، وجاء في المرتبة الثانية عربيا في مؤشره الفرعي الخاص بالثقة في الأسواق المالية وفقاً للتوضيح التالي:

تطـــــور
الأسـواق الماليــة

أظهـر تقريــر التنافسـية الدوليــة تفـوق الأســواق الماليــة القطريــة على نظيرتهـا العربيــة من حيث تطــور الأسـواق الماليــة، حيث تـم تصنيـف الأســواق الماليــة القطريــة في المرتبــة الأولــى عربيـا والواحـدة والعشـرين دوليــا، وذلك من بين 138 سـوق مالـي.

الأسواق المالية	الترتيب	الدرجة
نيوزلاندا / دولياً	1	5.80
قطـــر / عربياً	1	4.80
قطـــر / دولياً	21	4.80

ملحوظـة:

يقيس مؤشـر تطـور الأسـواق الماليـة مدى قدرة الأسـواق الماليـة (البنـوك وسـوق رأس المـال) على تجميـع المدخـرات وإعـادة توزيعهـا وتخصيصهـا للمشروعـات ذات الإنتاجيـة والربحيـة المرتفعـة بما يـؤدي إلى زيـادة معدلات النمــو بالاقتصاد وارتفـاع مسـتويات الرفاهـة للمقيمين بـه، وكذلك مـدى قـدرة الجهـات الرقابيـة والتنظيميـة القائمـة على تنظيـم الأسـواق الماليـة على توفيــر الاستقرار للأسـواق والحمايـة للمتعاملـين فيهـا، حيـث يتــم قيــاس مـدى تطــور الأسـواق الماليـة **بنقطـتين أســاسيتين همــا:**

أولاً: مـدى كفـــاءة الأسـواق الماليـــة في تجميـع المدخـــرات وإعـــادة توزيعهـا.

ثانياً: درجـــة ثقـــة المتعـاملين في السـوق الماليـــة من حيـث اســـتقرار السـوق وحمايـــة المتعـاملين فيـه.

أولاً: كفاءة تطور الأسواق المالية

استطاعت الأسواق المالية القطرية أن تحافظ على ريادتها العربية في مجال كفاءة جهود تنظيم وتطوير أسواقها المالية، حيث تم تصنيف الجهود التي بذلتها الأجهزة التنظيمية والرقابية بالقطاع المالي القطري فيما يتعلق بتطوير الأسواق المالية القطرية في المرتبة الأولى عربيا والرابعة دوليا فيما يتعلق بكفاءة تطور الأسواق المالية وفقا لتقرير التنافسية الدولية، وذلك من بين 138 سوق مالي.

الأسواق المالية	الترتيب	الدرجة
سنغافور / دولياً	1	5.50
قطر / عربياً	1	5.30
قطر / دولياً	4	5.30

ملحوظة:

يعتمد قياس مدى كفاءة تطور الأسواق المالية على قياس النقاط الرئيسية التالية:

1 - مدى توافق الخدمات المالية مع احتياجات السوق.
2 - قدرة المستثمرين على تحمل تكاليف الخدمات المالية بالسوق.
3 - سهولة الحصول على تمويل من خلال سوق الأسهم المحلية.
4 - مدى توافر رأس المال المخاطر.
5 - سهولة الحصول على القروض .

وقد جاءت نتائج قياس تلك النقاط الخمس على المستوى الدولي والعربي كما في الجداول التالية أرقام 1،2،3،4.

1- توافق الخدمات المالية لاحتياجات السوق

الأسواق المالية	الترتيب	الدرجة
هونج كونج / دولياً	1	6.00
قطر / عربياً	2	5.30
قطر / دولياً	18	5.30

حققت الأسواق المالية القطرية المركز الثاني عربيا والثامن عشر على المستوى الدولي من حيث مدى توافق الخدمات المالية مع احتياجات السوق وفقا لتقرير التنافسية الدولية، وذلك من بين 138 سوق مالي.

ملحوظة:

مؤشر توافق الخدمات المالية لاحتياجات السوق يقيس مدى قدرة القطاع المالي على توفير المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات الأعمال.

2- القدرة على تحمل التكاليف للخدمات المالية

الأسواق المالية	الترتيب	الدرجة
هونج كونج / دولياً	1	5.70
قطر / عربياً	1	5.20
قطر / دولياً	9	5.20

جاءت الأسواق المالية القطرية في المرتبة الأولى عربيا والتاسعة دوليا من حيث القدرة على تحمل التكاليف للخدمات المالية، بما يشير إلى تنافسية تكلفة الخدمات المالية بالأسواق المالية القطرية وذلك وفقا لتقرير التنافسية الدولية، وذلك من بين 138 سوق مالي.

ملحوظة: مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية يقيس إلى أي مدى التكلفة المالية للخدمات المالية التي يقدمها القطاع المالي تعيق أو تحد من قدرة الشركات على ممارسة أنشطة الأعمال.

3- التمويل من خلال سوق الأسهم

الأسواق المالية	الترتيب	الدرجة
جنوب افريقيا / دولياً	1	5.90
قطر / عربياً	1	5.30
قطر / دولياً	9	5.30

جاءت الأسواق المالية القطرية في المرتبة الأولى عربيا والتاسعة دوليا من حيث سهولة الحصول على التمويل للمشروعات من خلال سوق الأسهم، وذلك وفقا لتقرير التنافسية الدولية، وذلك من بين 138 سوق مالي.

ملحوظة: مؤشر التمويل من خلال سوق الأسهم يقيس مدى قدرة الشركات على الحصول على التمويل اللازم لأنشطتها وتوسعاتها (جمع الأموال) من خلال إصدار أسهم و / أو سندات في سوق رأس المال (بمعنى عدم وجود قيود تنظيمية تعوق قدرة الشركات على طرح أوراق مالية والحصول على تمويل في مقابلها).

4- توافر رأس مال المخاطر

الأسواق المالية	الترتيب عربياً ودولياً	الدرجة
قطر	1	4.90

تتمتع الأسواق المالية القطرية بتوافر رأس المال المخاطر سواء على المستوى العربي أو الدولي، حيث جاءت الأسواق المالية القطرية في المرتبة الأولى عربيا ودوليا وفقا لتصنيف تقرير التنافسية الدولية، وذلك من بين 138 سوق مالي.

ملحوظة: مؤشر توافر رأس المال المخاطر يقيس مدى قدرة أو سهولة حصول أصحاب المشاريع الجديدة المبتكرة و المحفوفة بالمخاطر على التمويل اللازم لبدء تشغيل مشروعاتهم الجديدة.

ثانياً: الثقة بالأسواق المالية

جاءت الأسواق المالية القطرية في المرتبة الثانية عربيا والسابعة والخمسين دوليا من حيث المؤشر الفرعي الثاني للمؤشر الرئيسي لتطور الأسواق المالية والخاص بالثقة في الأسواق المالية، وذلك من بين 138 سوق مالي.

وتعمل الأجهزة التنظيمية والرقابية بالقطاع المالي مع الوزارات المعنية بالدولة من أجل الارتقاء بذلك التصنيف في الأعوام القادمة.

الأسواق المالية	الترتيب	الدرجة
نيوزلاندا / دولياً	1	6.50
قطر / عربياً	2	4.40
قطر / دولياً	57	4.40

ملحوظة:

مؤشر الثقة في الأسواق المالية يعتمد في قياسه على قياس النقاط التالية:

1 - تشريعات أسواق الأوراق المالية.

2 - سلامة البنوك.

3 - مؤشر الحقوق القانونية.

وقد جاءت نتائج قياس مدى تنافسية تشريعات أسواق رأس المال كما في الجدول التالي:

• تشريعات أسواق الأوراق المالية

الأسواق المالية	الترتيب	الدرجة
سنغافور / دولياً	1	6.30
قطر / عربياً	1	5.80
قطر / دولياً	11	5.80

حصدت التشريعات المنظمة لأسواق الأوراق المالية القطرية التي أصدرتها هيئة قطر للأسواق المالية على المركز الأول عربيا والحادي عشر على المستوى الدولي وفقا لتقرير التنافسية الدولية، وذلك من بين 138 سوق مالي.

ملحوظة: مؤشر تشريعات الأوراق المالية يقيس مدى قدرة الجهات الرقابية والتنظيمية والإشرافية على توفير تشريعات منظمة لسوق الأوراق المالية تضمن الاستقرار المالي للسوق وتوفر الحماية اللازمة للمتعاملين في سوق الأوراق المالية.

التصنيفات الدولية لأسواق المال بدولة قطر

(حسب تقرير التنافسية الدولية الصادر عن المؤتمر الاقتصادي العالمي 2016 – 2017)

المجالات	ترتيب قطر دولياً	ترتيب قطر عربياً
تطور الأسواق المالية	21 دولياً	الأولى عربياً
كفاءة تطور الأسواق المالية	4 دولياً	الأولى عربياً
الخدمات المالية توافق احتياجات السوق	18 دولياً	2 عربياً
القدرة على تحمل التكاليف للخدمات المالية	9 دولياً	الأولى عربياً
التمويل من خلال سوق الأسهم	9 دولياً	الأولى عربياً
توافر رأس المال للمخاطر	الأولى دولياً	الأولى عربياً
الثقة بالأسواق المالية	57 دولياً	2 عربياً
تشريعات أسواق الأوراق المالية	11 دولياً	الأولى عربياً

الباب الثاني

هيئة قطر للأسواق المالية

نبـذة عن

نشأة الهيئـــة

نشـــأت هيئـــة قطـــر للأسـواق الماليـة بصـدور القانـون رقـم (33) لسـنة 2005، والذي قضـى بإنشـاء هيئـة قطـر للأسـواق الماليـة، وتحويـل سـوق الدوحـة للأوراق الماليـة (بورصـة قطـر حاليـاً) إلى شركـة مساهمة قطريـة بغرض إنشاء جهـة رقابيـة مستقلة عن السـوق الماليـة يكـون غرضـها تنظيـم الأسـواق الماليـة والإشـراف عليهـا. وأعطـى القانـون للهيئـة كافـة الصلاحيـات التنظيميـة والإشـرافية والرقابيـة اللازمـة لممارسـة مهامهـا.

وقد تولـت الهيئـة مهامها رسمياً في سـبتمبر من عـام 2007، وتـم إخطار السـوق والشركـات المدرجـة وشركـات الخدمـات الماليـة بالانتقـال الرسـمي للمهـام الإشـرافية والرقابيـة من السـوق إلى الهيئـة بعد أن قـام السـوق بذلك على مـدار 10 سـنوات سـابقة.

ولمواكبـة التطـورات التي تشهدهـا الأسـواق الماليـة، صـدر القانـون رقـم (8) لسـنة 2012 بشـأن هيئـة قطـر للأسـواق الماليـة، ودخـل حيـز التنفيـذ في الثـامن عشـر من أكتوبـر 2012 ليحـل بذلك محل القانـون رقـم (33) لسـنة 2005.

المهام الأساسية

تهدف الهيئة إلى المحافظة على الثقة في نظام التعامل في الأسواق المالية، وحماية مالكي الأوراق المالية والمتعاملين فيها، بما يضمن الاستقرار للأسواق المالية، والحد من الأخطار التي قد تتعرض لها، من خلال القيام بما يلي:

1- تنظيم الأسواق المالية، والإشراف والرقابة عليها.
2- تنظيم التعامل في أنشطة الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.
3- توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية، وتشجيع الاستثمار فيه وتنميته.
4- مراقبة قواعد التعامل بين المتعاملين في أنشطة تداول الأوراق المالية وغيرها.
5- تطبيق سياسة الإفصاح بما يحقق العدالة والشفافية، ويحول دون تعارض المصالح، أو استغلال المعلومات الداخلية.
6- مكافحة أسباب وقوع الجرائم المتصلة بالأسواق المالية.
7- دعم الصلات والروابط، وتبادل المعلومات مع الأسواق المالية الخارجية والهيئات والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، للاستفادة من أساليب التعامل فيها، بما يساعد على تطوير الأسواق المالية القطرية.
8- إجراء الدراسات وجمع المعلومات والإحصاءات عن أنشطة الأسواق المالية ونشر التقارير الخاصة بها.

الأهداف الاستراتيجية للهيئة

تتماشى أهداف الخطة الاستراتيجية لهيئة قطر للأسواق المالية والتي تم تدشينها خلال عام 2013 مع رؤية قطر الوطنية 2030، وقانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم(8) لسنة 2012م. كما تتفق مع الخطة الاستراتيجية للقطاع المالي2013-2016 بدولة قطر باعتبار أن الهيئة تشرف وتنظم وتراقب على جزء مهم وحيوي من هذا القطاع ، وبما يتلاءم والتوجه الاستراتيجي بإنشاء وتطوير نظام رقابي وإشرافي متكامل ومتناسق بالقطاع المالي بالدولة. حيث ارتكزت الخطة الاستراتيجية للهيئة 2013-2016 على **تسعة أهداف رئيسية تتمثل فيما يلي :**

1- الارتقاء إلى الأسواق المالية الحديثة.
2- تحسين إمكانية الدخول إلى السوق، وتحسين وصول السوق إلى شركات الاستثمار والمنتجات.
3- إنشاء نظام رقابي وإشرافي فعال في السوق.
4- وضع وتنفيذ نظام تنظيمي فعال لتوفير خدمات أسواق رأس المال.
5- تسهيل تكوين رأس المال في الأسواق الأولية والثانوية.
6- تعزيز القدرة التنافسية للأسواق المالية القطرية.
7- تحسين التعاون الدولي.
8- تعزيز التعليم المالي للمستثمرين.
9- التحول إلى جهة تنظيمية للأسواق المالية العالمية كنموذج يحتذى به.

والجدير بالذكر أن الهيئة في إطار إعداد خطتها الاستراتيجية

الثانية (2017 – 2022)، قد أعادت صياغة أهدافها الاستراتيجية لتتوائم مع أولويات تطوير سوق رأس المال القطري خلال الخمس سنوات القادمة.

التنظيم الإداري للهيئة

قامت الهيئة في نهاية عام 2016 بتفعيل هيكلها التنظيمي الجديد تحقيقا للهدف الاستراتيجي للهيئة بالتحول إلى جهة تنظيمية للأسواق المالية العالمية كنموذج يحتذى به **حيث أصبح الهيكل التنظيمي لإدارات الهيئة كما يلي:**

إدارة الأوراق المالية وشؤون الطرح والإدراج

تختص الإدارة بما يلي :

1- تنظيم ومراقبة عمليات الاستحواذ والاندماج.
2- إعداد اللوائح والتعليمات فيما يتعلق بالطرح والإدراج، وتعميمها، والتأكد من الالتزام بها.
3- العمل على زيادة الوعي بالمنتجات الجديدة والإجراءات وطرح وإدراج الأوراق المالية.
4- العمل على تأمين الشفافية في عمليات الاستحواذ والاندماج والاكتتابات الدولية.
5- العمل على تحسين إجراءات طرح وإدراج الأوراق المالية، وإجراءات إصدار خطط الاستثمار، واعتماد عمليات الاستحواذ والاندماج، لتعزيز كفاءة العمليات ولمواءمتها مع أفضل الممارسات الدولية.
6- الإشراف على قواعد التسجيل والإدراج الإضافية المحددة.
7- تلقي ودراسة طلبات الترخيص بإصدار الأوراق المالية.
8- مراجعة نشرات الاكتتاب في الأوراق المالية والموافقة عليها.
9- تنظيم إدراج وطرح صناديق الاستثمار، بما في ذلك وحدات صناديق المؤشرات وصناديق الاستثمار العقاري.

إدارة التراخيص

تختص الإدارة بما يلي :

1- تلقي ودراسة طلبات تراخيص ممارسة أنشطة الأسواق المالية.
2- دراسة الضوابط والقواعد التي تقترحها الأسواق المالية المختلفة لتسير العمل بها وإبداء الرأي بشأنها لاعتمادها.
3- مراجعة ضوابط العضوية بالسوق، وضوابط التداول التي تقترحها الأسواق المالية، وجدول الجزاءات المالية للأعضاء بالسوق، وإبداء الرأي بشأنها لاعتمادها.
4- تلقي ودراسة طلبات الترخيص بممارسة أنشطة جهات الإيداع وأنشطة الخدمات المالية، وفتح فروع شركات الخدمات المالية.
5- تلقي ودراسة طلبات الترخيص للعاملين لدى الأسواق المالية وجهات الإيداع وشركات الخدمات المالية، وفقاً للضوابط التي تضعها الهيئة.
6- تلقي ودراسة طلبات ترخيص المدققين الخارجيين للأسواق المالية، وجهات الإيداع، ولشركات الإيداع، ولشركات الخدمات المالية، والشركات المدرجة.
7- تلقي ودراسة طلبات تراخيص المقيمين الماليين.
8- التقييم المستمر لمدى توافر شروط الترخيص والموافقات الممنوحة للمهنيين العاملين بالأسواق المالية وجهات الإيداع وشركات الخدمات المالية.

إدارة الشؤون القانونية والإنفاذ

تختص الإدارة بما يلي :

1- بحث ودراسة ومتابعة المسائل القانونية المتعلقة بنشاط الهيئة، بالتنسيق مع الوحدات الإدارية المعنية.
2- إعداد مشروعات الأدوات التشريعية الخاصة بالهيئة، وإبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح والقرارات التنفيذية التي تحال إليها.
3- إبداء الرأي القانوني في الموضوعات التي تحال إليها.
4- إعداد مشروعات العقود والاتفاقيات ومذكرات التفاهم المتعلقة باختصاصات الهيئة، بالتنسيق مع الوحدات الإدارية المعنية.
5- التحقيق في الوقائع والمخالفات المنسوبة لموظفي الهيئة، وإعداد المذكرات اللازمة بنتائج التحقيق مشفوعة بالرأي القانوني والتوصيات، وعرضها على السلطة المختصة، ومتابعة تنفيذ ما يتخذ من قرارات بشأنها.
6- متابعة تنفيذ قرارات لجنة المحاسبة.
7- متابعة المنازعات والقضايا التي تكون الهيئة طرفاً فيها، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

إدارة الشـكاوى

تختـــص الإدارة بمـــا يلـــي :

1- وضـع دليـل لإجـراءات الشكـاوى والتحقيـق.
2- تلقي ودراسة شكاوى المستثمرين، والمتعاملين في السوق، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتوصل إلى حلول مناسبة.
3- دراسة الشكاوى واتخاذ الإجراءات المناسبة لضبط المخالفات المرتكبة من قبل الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.
4- المشاركـــة في التحقيـق بالمخالفـات لقانـون الهيئـة واللوائـح والتشريعـات ذات الصلـة بـالأوراق الماليـة.
5- المشـاركة في التحقيـق في حـالات الانتهـاكات الإلكترونيـة، والاختراقـات المشـبوهة للحسـابات، والمحافـظ الاستثماريـة وغيرهـا.
6- التنسـيق مـع الهيئـات الرقابيـة في التحقيقـات المتعلقـة بمخالفـة التشريعـات ذات الصلـة بـالأوراق الماليـة.

إدارة العلاقـات العامـــة والاتصـال

تختـــص الإدارة بمـــا يلـــي :

1- إصـدار النـشرات والبرامـج الإعلاميـة الـتي تهـدف إلى التعريـف بـدور الهيئـة وأنشـطتها واختصاصاتهـا، بالتنسـيق مع الوحـدات الإداريـة المعنيـة.
2- متابعـة مـا ينـشر في الصحـف ووسـائل الإعـلام من موضوعـات تتعلـق بالهيئـة واختصاصاتهـا، وعرضها على المسـؤولين وإعـداد الـرد عليها.
3- تلقـي طلبـات وشـكاوى المراجعـين وإحالتهـا إلى الوحـدات الإداريـة المعنيـة، والـرد عـلى استفسـاراتهم.
4- القيـــام بترتيبـات السـفر والضيافـة والإقامـة لضيـوف الهيئـــة وللوفـود الزائـــرة والمغـادرة، بالتنسـيق مع الوحـدات الإداريـة المعنيـة.
5- تنظيـم الأنشـطة الثقافيـة والاجتماعيـة والرياضيـة لموظفـي الهيئـة، والإشراف عـلى الاحتفـالات الـتي تقيمهـا أو تشـارك فيها الهيئـة.
6- تنظيـم المؤتمـرات والنـدوات والمعـارض الـتي تقيمهـا الهيئـة، وإعـداد الموازنـة اللازمة لذلك، بالتنسـيق مـع الوحدات الإداريـــة المعنيـة.

إدارة نظـــم المعلومـــــــات

تختـــص الإدارة بمـــا يلـــي :

1- وضـع نظـم المعلومـات الماليـة والإشراف عليهـا وتحديثهـا، بالتنسـيق مـع الجهـات المختصـة بمـا يتطابـق مع استراتيجيـة الحكومـــة الإلكترونيـة.
2- تصميـم وإدارة وصيانـة أنظمـة الهيئـة وحمايتهـا وتقديـم الدعـم الفـني لهـا بالتنسـيق مـع الجهـات الحكوميـة.
3- إعـداد خطط وسياسـات استخدام الحاسب الآلي في أنشطة الهيئـة ومتابعـة تنفيذهـا.
4- إعـداد وتصميـم وتنفيـذ خطـة مواجهـة الأزمـات الإلكترونيـة.
5- برمجـة وحفـظ واسترجـاع وتطويـر نظـم المعلومـات والبيانـات اللازمـة لأنشـطة الهيئـة.
6- تحديـد مواصفـات الأجهـزة والبرامـج والشبكـات الإلكترونيـة اللازمـة لنظـم العمـل الآليـة بالهيئـة.
7- توفـير وصيانـة الأجهـزة والبرامـج والشـبكات الإلكترونيـة اللازمـة لنظـم العمـل الآليـة بالهيئـة، بالتنسـيق مـع الوحـدات الإداريـة المعنيـة.
8- تصميـم وتشغيـل وإدارة قواعـد البيانـات والمعلومات بأنواعهـا المختلفـة.
9- تقديـم الدعـم الفـني الـلازم لمسـتخدمي الشـبكات الإلكترونيـة بالهيئـة، وتدريبهـم عـلى اسـتخدام الأنظمـة والبرامـج وأجهـزة الحاسـب الآلـي وملحقاتهـا.
10- إنشـاء ومتابعـة وتحديـث موقـع الهيئـة على شبكـة المعلومـات الدوليـة.

إدارة الموارد البشريـــة

تختـــص الإدارة بمـــا يلـــي :

1- تنفيـذ القوانيـن واللوائـح والنظـم المتعلقـة بشـؤون الموظفيـن.
2- تحديـد احتياجـات الهيئـة من الوظائـف والموظفيـن، بالتنسـيق مع الوحـدات الإداريـة المختلفـة.
3- إعـداد مشـروع وصـف وتصنيـف وترتيـب الوظائـف، ومتابعـة تنفيـذه وتطويـره.
4- إعـداد مشـروع موازنـة البـاب الأول بالتنسـيق مع الوحـدات الإداريـة المعنيـة.
5- تنفيـذ إجـراءات تقييـم الأداء للموظفين.
6- القيـام بإجـراءات التعييـن والنقـل والنـدب والإعـارة.
7- دراسـة اسـتحقاق الموظفين للإجـازات وفقـاً للقانـون.
8- إعـداد الدراسـات الخاصـة بالهيـكل الوظيفـي للهيئـة، وتقديـم المقترحـات اللازمـة لتطويـر التنظيـم الإداري بهـا.
9- تحديـد الاحتياجـات التدريبيـة لموظفـي الهيئـة بالتنسـيق مـع الوحـدات الإداريـة المختلفـة، ومتابعـة تنفيذهـا، وتقييـم مـدى الاسـتفادة منهـا.
10- وضـع وتحديـث قواعـد البيانـات الخاصـة بشـؤون موظفـي الهيئـة.

إدارة التدقيق الداخلي

تختص الإدارة بما يلي :

1- وضع مشروع خطة التدقيق السنوية على الوحدات الإدارية بالهيئة، ورفعها للرئيس لاعتمادها، وإعداد تقارير بنتائج التدقيق.
2- مراقبة مدى الالتزام بتنفيذ القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بأنشطة الهيئة.
3- مراقبة المستندات المالية من سندات قبض وسندات صرف وسندات قيد وغيرها بعد الصرف.
4- مراجعة التعليمات المالية، واقتراح ما يلزم لها من تعديلات، ومراقبة تنفيذها.
5- مراقبة إجراءات تعيين الموظفين، وإجازاتهم، وترقياتهم، وغير ذلك مما يتعلق بشؤون الموظفين، والتحقق من الالتزام بالقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لذلك.
6- التأكد من سلامة الأموال والعهد والأثاث والأدوات والمباني والموجودات الأخرى التي تملكها الهيئة أو تخضع لإشرافها.
7- الاشتراك في جرد محتويات المخازن والعهد الأخرى.

إدارة الشؤون المالية والإدارية

تختص الإدارة بما يلي :

1- تنفيذ القوانين واللوائح والنظم المالية والإدارية المتعلقة بعمل الهيئة.
2- إعداد مشروع الموازنة السنوية للهيئة وحسابها الختامي، بالتنسيق مع الوحدات الإدارية المعنية.
3- توفير احتياجات الهيئة ووحداتها الإدارية المختلفة من المستلزمات والأجهزة اللازمة لأداء مهامها، بالتنسيق مع الوحدات الإدارية المعنية.
4- القيام بأعمال المشتريات والمناقصات والمزايدات، وفق الأنظمة والقواعد المعمول بها في الدولة.
5- الإشراف على تنفيذ الاعتمادات وتدقيق حسابات الإيرادات والمصروفات.
6- تسلم وتصنيف وقيد البريد الصادر والوارد.
7- تنظيم أرشيف الهيئة وحفظ الوثائق وفقاً لأحدث الطرق.
8- إعداد مستندات الصرف، وسائر المعاملات المالية الأخرى.
9- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخصيص السكن الحكومي، وصرف بدل الأثاث لموظفي الهيئة، بالتنسيق مع الجهات المختصة.
10- تحصيل الرسوم ومقابل الخدمات التي تؤديها الهيئة.
11- القيام بجميع أعمال الخدمات الإدارية.
12- الإشراف على مخازن الهيئة.

إدارة الأدوات المالية الجديدة

تختص الإدارة بما يلي :

1- العمل على تطوير سوق المال، وتقديم أطر عمل مبتكرة لتسهيل إصدار أوراق مالية جديدة.
2- تقديم المقترحات لتطوير المؤسسات المالية، والجوانب التقنية، التي من شأنها تسهيل ورفع إمكانيات النمو للسوق المالية.
3- متابعة المؤشرات الرئيسية لأداء السوق المالي، وتطوير حلول طويلة الأجل، لمعالجة أوجه القصور.
4- اقتراح أدوات استثمارية جديدة، من شأنها تعزيز عمق واتساع السوق المالي، وتعزيز فرصة الحصول على رأس المال، وتهيئة السوق لاستيعابها.
5- دراسة نقاط الضعف في أداء السوق المالي، وتقديم المقترحات لمعالجتها، وتعزيز تطوير وتنمية السوق المالية والمؤسسات المالية العاملة فيها، من خلال التنسيق مع الجهات المعنية.
6- اقتراح المبادرات الهادفة لتنفيذ قواعد الإفصاح عن المنتجات ومخاطر المنتجات بفاعلية.
7- اقتراح وتطوير المعايير التي تحكم ممارسات الإفصاح، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالتقييمات والمخاطر.
8- مراجعة ممارسات الشركات الخاصة بالإفصاح عن المعلومات، التي يحصل عليها المدققون الخارجيون.

إدارة الحوكمة والإفصاح

تختص الإدارة بما يلي :

1- مراجعة البيانات المالية للشركات والتحقق من استيفائها لمتطلبات الإفصاح، ومدى اتفاقها مع معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، وتحليلها عن الفترات المالية، ومتابعتها لتزويد الهيئة بالبيانات خلال الفترة المسموح بها، وإعداد التقارير ورفع التوصية المناسبة بشأنها.
2- متابعة الشركات والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، والتأكد من مدى التزامها بمبادئ الإفصاح والحوكمة.
3- مراجعة تقارير الحوكمة، والتأكد من اصدارها في المواعيد المحددة وفقا لنظام حوكمة الشركات، وتحديد أوجه القصور فيها.

إدارة التفتيش والرقابة

تختص الإدارة بما يلي :

1- اقتراح خطة للتفتيش الدوري على شركات الخدمات المالية، والأسواق المالية، وجهات الإيداع، وغيرها من الجهات الأخرى المرخص لها.
2- اقتراح إجراءات التفتيش الدوري والمفاجئ، وضوابط وحالات التفتيش المفاجئ، والإخطار المسبق، على شركات الخدمات المالية والأسواق المالية وجهات الإيداع، وغيرها من الجهات الأخرى المرخص لها.
3- القيام بالتفتيش الدوري والمفاجئ على شركات الخدمات المالية، والأسواق المالية وجهات الإيداع، وغيرها من الجهات الأخرى المرخص لها، وإعداد التقارير بالنتائج.
4- الرقابة المستندية على مدى التزام شركات الخدمات المالية والأسواق المالية وجهات الإيداع والعاملين بهما بالنظام والتشريعات القانونية الصادرة عن الهيئة.
5- تنفيذ برامج تفتيش متخصصة على الأشخاص المرخص لهم، للتأكد من كفاءة وفاعلية برامجهم، وإجراءاتهم الخاصة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب والأنظمة ذات الصلة، وفق القواعد الخاصة بذلك.
6- تنفيذ برامج تفتيشية خاصة على الأشخاص غير المرخص لهم المشتبه بهم في تورطهم في ممارسة أعمال الأوراق المالية أو غسل الأموال.
7- مراقبة الالتزام بقواعد التعامل بين المتعاملين في أنشطة تداول الأوراق المالية.
8- متابعة ومراقبة عمليات التداول، وإعداد التقارير الدورية بالتحليل اليومي لتداولات السوق، والتعاملات، والأوامر والصفقات المنفذة، للتأكد من الالتزام بالتشريعات واللوائح.
9- تحليل التنبيهات الصادرة عن البرنامج الإلكتروني لرقابة التداول وإعداد التقارير بشأنها.

إدارة التخطيط والجودة

تختص الإدارة بما يلي :

1- إعداد الخطة الاستراتيجية العامة للهيئة، بالتنسيق مع الجهات المختصة والوحدات الإدارية المعنية، واتخاذ إجراءات اعتمادها.
2- رفع مشروعات الخطط التنفيذية للمشاريع والبرامج للوحدات الإدارية المختلفة للاعتماد من قبل الرئيس.
3- متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية، والخطط التنفيذية للهيئة، وتقييم نتائجها، ورفع تقارير دورية بشأنها.
4- دراسة المشاكل والمعوقات التي تصادف تنفيذ الخطة الاستراتيجية والخطط التنفيذية، واقتراح الحلول المناسبة بشأنها.
5- التحقق من انسجام نظم وأساليب العمل مع اختصاصات وأهداف الهيئة، ورفع المقترحات اللازمة

في هـذا الشـأن.

6- وضـع برامـج لتقييـم الأداء المؤسسـي لضمان جـودة الخدمـات بالوحـدات الإداريـة.

7- مراجعـة وتقييـم أداء الوحـدات الإداريـة، ووضـع مقترحـات لرفـع الكفاءة العامـة بهـا.

8- دراسـة مشاكـل ومعوقـات العمـل بالهيئـة، وبحث أسـبابها واقتـراح الحـلول المناسبة لهـا.

9- اقـتراح خطـط تطويـر نظـم وأسـاليب العمـل وتبسـيط الإجـراءات، بالتنسـيق مـع الجهـات المختصـة والوحـدات الإداريـة المعنيـة.

10- إعـداد الدراسـات والبحـوث المتعلقـة بالممارسـات العالميـة فيمـا يخـص التخطيـط والجـودة وسـبل الاسـتغلال الأمثـل للمـوارد المتاحـة.

وحـدة التعاون الدولـي

تختـص الوحدة بمـا يلـي :

1- إعـداد أوراق العمـل المتعلقـة بالمؤتمـرات والنـدوات والاجتماعـات المحليـة والإقليميـة والدوليـة، فيمـا يخـص نشـاط الهيئـة بالتنسـيق مع الوحـدات الإداريـة المعنيـة والجهـات المختصـة.

2- الإعـداد لحضـور المؤتمـرات والاجتماعـات الـتي تعقدهـا المنظمـات والهيئـات الإقليميـة والدوليـة المختصـة بقضايـا الهيئـة، التي تشـارك الدولـة في عضـويتهـا.

3- إعـداد التقاريـر والـردود الـتي تطلبهـا المنظمـات والهيئـات الإقليميـة والدوليـة، فيمـا يخـص نشـاط الهيئـة بالتنسـيق مع الوحـدات الإداريـة المعنيـة.

4- دراسـة ومتابعـة تنفيـذ توصيـات المنظمـات والهيئـات الإقليميـة والدوليـة، بالتنسـيق مـع الجهـات المختصـة بالدولـة.

5- إعـداد التقاريـر اللازمـة بشـأن إسـهامات المنظمـات والهيئـات الإقليميـة والدوليـة في تنميـة وتدعيـم الأنشـطة المختلفـة في مجـالات عمل الهيئـة، بالتنسـيق مع الجهـات المختصـة.

6- متابعـة سـداد المسـاهمات الماليـة للدولـة في المنظمـات المعنيـة بمجـالات عمـل الهيئـة، والـتي تكـون الدولـة عضـواً فيهـا، بالتنسـيق مع الجهـات المختصـة.

7- دراسـة السـبل الكفيلـة بتفعيـل دور الدولـة في مجـال نشـاط الهيئـة مـع المنظمـات والهيئـات الإقليميـة والدوليـة.

8- جمـع المعلومـات والبحـوث الصـادرة عـن المنظمـات والهيئـات ذات الصلـة بالهيئـة، محليـاً وإقليميـاً ودوليـاً، ونشـرهـا بغـرض الاسـتفادة منهـا.

وحـدة المخاطـــر

تختـــص الوحدة بمـــا يلـــي :

1- اقـتراح السياسـات والأسـس لعمـل الهيئـة وتطويرهـا، وفـق المعايـير المعتمـدة.
2- اقـتراح أسـس معالجـة مخاطـر عـدم الـتزام المشـاركين في سـوق رأس المـال بالأسـس والمعاييـر المعتمـدة.
3- دراسـة قواعـد وسياسـات العمـل المقترحـة مـن الوحـدات الإداريـة في الهيئـة، في ضـوء السياسـات المعتمـدة، ومتابعـة تنفيذهـا.
4- دراسـة تقاريـر إدارة التفتيـش والرقابـة، ووضـع الأسـس لمعالجـة المخاطـر المختلفـة.
5- دراسـة المشـاريع المقترحـة مـن الوحـدات الإداريـة المختصـة، في ضـوء السياسـات المعتمدة.
6- رصـد المخاطـر الـتي تحيـط بعمـل الهيئـة والأسـواق الماليـة، والمخاطـر النظاميـة، واقتـــراح آليـــات تقييمهـا ومتابعتهـا.

الأطـــراف الخاضعة لإشراف ورقابـــة الهيئـــــة

تتـولى الهيئـة تنظيـم أنشـطة الأسـواق الماليـة، والإشراف والرقابـة عليهـا، لتقديـم أفضـل الخدمـات للمسـتثمرين، مـن خـلال تعزيـز مبـدأ العدالـة والنزاهـة، وترسـيخ أسـس التعامـــل السـليـم والعـــادل. **وتشـــرف الهيئـــة عـلى الجهـــات التاليـــة:**

1- بورصـــة قطـــر.
2- شـركـة قطـر للإيـداع المركـزي للأوراق الماليـــة.
3- الشـركـــات المدرجـــة.
4- شـركـــات الخدمـــات الماليـــة.
5- الأشـخاص محترفـي العمـل في الأسـواق والأنشـطة الماليـة.
6- المدققـين الخارجيـين والمقيمـين الماليـين.
7- مسـتشاري الطـــرح والادراج.
8- المســتثمرون.

الباب الثالث

جهود هيئة قطر للأسواق المالية خلال 2016

يمكن رصد أهم إنجازات وجهود الهيئة خلال العام
وفق ستة محاور أساسية، وذلك على النحو التالي:

1- التشريعات القانونيـــــة

تعزيزا للدور التنظيمي والإشرافي والرقابي الذي تقوم به الهيئة، و توفيرا للبيئة التشريعية الجاذبة للاستثمارات، وحماية حقوق المستثمرين، فقد تم إصدار وإقرار عددا من التعديلات التي أجريت على بعض التشريعات والإجراءات المنظمة لسوق رأس المال كان من أهمها:

- تعديل بعض أحكام نظام بيع حقوق الاكتتاب وذلك على ضوء تقييم تجربتي بيع حقوق الاكتتاب في السوق القطري ليصبح نظاما لتداول حقوق الاكتتاب بدلا من الاقتصار على بيع حقوق الاكتتاب، وذلك لإتاحة الفرصة للمستثمرين للتداول على حقوق الاكتتاب بيعا وشراء خلال الفترة المخصصة لذلك، وبما يؤدي إلى زيادة وتنشيط أحجام تداول حقوق الاكتتاب.
- تعديل نظام التداول بالهامش تشجيعا المستثمرين على التعامل مع الأوراق المالية بالسوق القطري وفقا لقواعد الشراء بالهامش.
- تعديل نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية، وذلك من أجل تطوير وتحسين إجراءات حوكمة الشركات المساهمة العامة والكيانات الأخرى المدرجة ببورصة قطر.
- تعديل بعض أحكام نظام الاستحواذ والاندماج، مما أتاح للهيئة إعفاء بعض الجهات جزئيا أو كليا من متطلبات هذا النظام مراعاة للمصلحة العامة أو وفقا لما تقتضيه مصلحة السوق وحماية المستثمرين.
- إطلاق نظام النافذة الواحدة لتعاملات الشركات والكيانات التي ترغب بالإدراج في السوق القطري وذلك بالتعاون مع بورصة قطر، بحيث تتعامل الجهات الراغبة في الإدراج مع جهة واحدة تتولى مراجعة الجهات الرقابية الأخرى والتنسيق معها من أجل تيسير الإجراءات والتخفيف من حجم الأعمال وسرعة البت في طلبات الإدراج، ومن أجل خفض الفترات البينية لطلبات الطرح والإدراج.
- إعداد مقترح لتنظيم وإعادة توزيع عمولات التداول فيما بين الجهات المعنية بعملية التداول، وذلك في إطار مشروع إعادة النظر في نظام الرسوم والعمولات بالسوق القطري على ضوء إنشاء شركة متخصصة للإيداع المركزي والمقاصة، وجاري اتخاذ إجراءات اعتماد ذلك التوزيع الجديد لعمولات التداول ورسوم الإدراج.

- المشاركة في أعمال لجنة الاستقرار المالي وإدارة المخاطر بهدف التنسيق وتنظيم الاختصاصات فيما بين الجهات الرقابية بالقطاع المالي وكفاءة إدارة المخاطر التي تواجه القطاع المالي القطري.

2- الإشراف والرقابة والتراخيص

من المهام الأساسية للهيئة تنظيم أنشطة الأسواق المالية والإشراف والرقابة عليها، وذلك من أجل تشجيع الاستثمار المؤسسي والمحافظة على سلامة التعامل في السوق من خلال خلق كفاءات مهنية، و فيما يلي أهم الجهود التي قامت بها الهيئة في هذا المجال:

- تبادل المعلومات فيما بينها وبين اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال، وكذا صندوق النقد الدولي من أجل تطوير وتحسين عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- القيام بزيارات تفتيشية دورية ومفاجئة على شركات الخدمات المالية بلغ عددها (26) زيارة.
- القيام بزيارات تفتيشية تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بلغ عددها (23) زيارة.
- إصدار عدد (23) تقرير تفتيش ورقابة على نظم التداول والإيداع ونظم الخدمات المالية.
- الترخيص لثلاث شركات خدمات مالية قائمة بإضافة أنشطة خدمات مالية جديدة إلى الخدمات المالية التي تقدمها، حيث بلغ عدد أنشطة الخدمات المالية المرخص بها خلال العام عدد (7) أنشطة، وتتمثل هذه الأنشطة في:
  1- التداول بالهامش.
  2- إدارة الاستثمار في الأوراق المالية.
  3- إقراض واقتراض الأوراق المالية.
  4- إدارة إصدار الأوراق المالية.
  5- تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية.
- الترخيص لشركة خدمات مالية جديدة بالقيام بنشاطي إدارة الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة إصدار الأوراق المالية.
- الموافقة على تعيين وكيل وسيط واحد لشركة خدمات مالية.
- الموافقة على قيام شركة جديدة بمزاولة نشاط مدير الطرح ومستشار الإدراج.
- الموافقة على قيام شركة بمهام مستشار إدراج.

- الموافقة على قيام شركتين بمهام مدير استثمار.
- تجديد تسجيل عدد (6) شركات أو مكاتب في جدول المدققين الخارجيين بالهيئة.
- تجديد تسجيل عدد (7) شركات أو مكاتب في جدول المقيمين الماليين بالهيئة.
- الترخيص لعدد (2) مستشاري إدراج في سوق الشركات الناشئة.
- الإشراف على تطوير نظام النسخ الآلي لبيانات بورصة قطر وشركة قطر للإيداع المركزي.
- متابعة تنفيذ خطة وأعمال استمرارية العمل للبورصة (QE-BCP).
- اعتماد إجراءات تجديد تراخيص شركات الخدمات المالية وكذا الأشخاص محترفي العمل بالأسواق المالية.
- تلقي تقارير دورية عن الملاءة المالية لشركات الخدمات المالية لمتابعة الوضع المالي لشركات الخدمات المالية.
- إدراج أسهم بنك قطر الأول في السوق الرئيسية ببورصة قطر.
- تلقي عدد طلب واحد لإدراج في السوق الرئيسية بالإضافة إلى طلب طرح أسهم في السوق الرئيسية.
- تلقي عدد (2) طلب إدراج صندوقي استثمار في السوق الرئيسية ببورصة قطر.
- الموافقة على طرح أسهم شركة مجموعة استثمار القابضة.
- الموافقة على إدراج عدد (36) إصدار لإذن خزينة تتراوح آجالهم الزمنية بين (3) أشهر و(6) أشهر و(9) أشهر، وتم إدراج (27) إذن خزينة في بورصة قطر خلال العام.
- الموافقة على إدراج عدد (16) إصدار لسند دين وقد تم إدراج فعلي لعدد (12) إصدار لسند دين منهم خلال العام تتراوح آجالهم بين (3) و (5) و (10) سنوات.
- الموافقة على إدراج أسهم زيادة رأس المال لعدد (3) شركات.
- الموافقة على إدراج حقوق اكتتاب زيادة رأس مال شركتين مدرجتين في السوق الرئيسية ببورصة قطر.
- متابعة المعلومات المفصح عنها من قبل الشركات المدرجة للجمهور.
- مراقبة الشركات المدرجة والتأكد من امتثالها لأنظمة الهيئة ومحاسبتها في حالة عدم الامتثال.
- مراجعة إفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها الأساسية وكذا بياناتها المالية في المواعيد المحددة، حيث تلقت الهيئة عدد (174) قائمة مالية صدرت عن الشركات المدرجة موزعة كما يلي:
  1- البيانات المالية للربع الأول لعام 2016.
  2- البيانات المالية نصف السنوية لعام 2016.
  3- البيانات المالية للربع الثالث لعام 2016.
  4- البيانات المالية السنوية لعام 2015.
- متابعة عدد (20) طلب استحواذ وعدد(1) طلب اندماج، وقد تم التحقق من التزام الشركات بالنظم والتشريعات ذات الصلة.
- موافاة مؤسسة وكالات الترميز العالمية بكافة المتطلبات وإعداد القائمة النهائية لأرقام الأوراق المالية حسب متطلبات ASB.
- متابعة العمل بالخدمة الإلكترونية لترقيم الأوراق المالية.
- إصدار رقم (ISIN) و(CFI) لعدد (36) إصدار لإذن خزينة، و عدد (16) إصدار لسند دين، وعدد (2) إصدار حقوق اكتتاب. بالإضافة إلى إصدار رقم (ISIN) و(CFI) لبنك قطر الأول.

- تلقي عدد (43) تقرير حوكمة، صادرا عن الشركات المساهمة المدرجة وتقيمها بناء على مدى التزام أو عدم التزام تلك الشركات بمواد نظام الحوكمة، حيث أظهرت عملية التقييم النسب التالية:
  - نسبة الالتزام بمواد نظام الحوكمة (92%).
  - نسبة عدم الالتزام بمواد نظام الحوكمة (7%).
  - نسبة عدم الانطباق بمواد بنظام الحوكمة (1%).

3- الشكاوى والتحقيق ،المحاسبة و التظلم

أعدت الهيئة نظم وقواعد وإجراءات الشكاوى، وكذلك إجراءات لكل من لجنة التحقيق ولجنة المحاسبة ولجنة التظلمات والتي توضح الأسس التي يتم الاستناد إليها في كيفية التعامل مع الشكاوى والمخالفات من حيث دراستها وبحثها وإعداد التقرير النهائي عنها ومن ثم إصدار القرار اللازم بشأنها. ويمكن تلخيص جهود الهيئة في هذه المجالات على النحو التالي:

- تلقي عدد (23) شكوى.
- النظر والفصل في عدد (21) شكوى.
- النظر في عدد شكوتين اثنتين لدى الإدارة المختصة.
- إحالة عدد (21) مخالفة من قبل الرئيس التنفيذي إلى لجنة التحقيق.
- توجيه (إنذار) في (3) مخالفات لعدد (3) شركات فيما يخص المخالفات المنسوبة لها خلال العام.
- حفظ عدد (3) مخالفات كانت منظورة أمام لجنة التحقيق.
- إتخاذ إجراءات لتسوية عدد (3) مخالفات.
- إحالة عدد (11) مخالفة إلى لجنة المحاسبة في الهيئة من قبل لجنة التحقيق.
- مخاطبة وزارة الاقتصاد والتجارة في مخالفة واحدة فقط لمتابعة الوضع مع الشركة المساهمة بشأن تعديل عضوية إحدى الشركات في مجلس إدارتها.
- قامت لجنة المحاسبة بالهيئة بالنظر في عدد (11) مخالفات، حيث تم الفصل في عدد (10) مخالفات.
- قامت لجنة التظلمات بالهيئة بالنظر في عدد (10) تظلمات وطلب وقف تنفيذ، حيث تم الفصل في عدد (5) تظلمات وطلب وقف تنفيذ، بينما لا تزال هناك عدد (5) تظلمات وطلبات وقف تنفيذ منظورة أمام اللجنة، وتجدر الإشارة إلى أن لجنة التظلمات بالهيئة لجنة مستقلة برئاسة أحد الرؤساء بمحكمة الاستئناف وعضوية اثنين من قضاتها، واثنين من ذوي الخبرة في مجال تعاملات الأوراق المالية، وتختص بالبت في التظلمات من القرارات الجزائية التي تصدرها الهيئة.

4- التعـاون الدولـــــي

استمرت الهيئة في تعزيز جهودها على المستوى الإقليمي والدولي ومن أهم المشاركات والجهود التي قامت بها في هذا المجال خلال العام ما يلي:

- المشاركة في الاجتماع السنوي لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية في القاهرة.
- المشاركة في الاجتماع السنوي للمنظمة الدولية لهيئات أوراق المال الأيسكو في البيـــرو.
- استضافة ورشة عمل لجنة إفريقيا والشرق الأوسط في الدوحة.
- البدء بالعمل على مشروع تقييم نظم وتشريعات الهيئة بناءً على مبادئ الأيسكو.
- الحصول على موافقة مجلس الإدارة على مسودة مذكرة التفاهم بين الهيئة وسلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي.
- تنظيم الاجتماع الثاني عشر لفريق عمل الإشراف والرقابة على الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وقد تناول الاجتماع أهم المستجدات والتطورات في مجال الإشراف والرقابة على الأسواق المالية في الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس.
- تنظيم ورشة عمل حول أوقات التداول في الأسواق المالية بدول المجلس وذلك بالتعاون مع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وقد تطرقت الورشة إلى طرح المحاور الأساسية وإعطاء نظرة عامة على الأسواق الخليجية ومقارنتها على المستوى الدولي والتحليل المبدئي لأفضل الخيارات الممكن تطبيقها للوصول إلى انسجام في أوقات التداول بين الأسواق الخليجية.
- التعاون مع جمعية أسواق المال العالمية "ICMA" في تنظيم ندوة حول: **"إنشاء سوق أدوات دين الشركات"** في الدوحة، حيث تم مناقشة الدور الذي تلعبه أسواق أدوات دين الشركات في التنمية الاقتصادية، والتي تعد إحدى المصادر الثابتة لتمويل الشركات لدعم احتياجاتها وأعمالهم ومشاريعها التوسعية، وتعتبر آليـــة أساسية للنمو الاقتصادي.
- التعاون مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية الأيسكو في تنظيم برنامج تدريبي لبناء القدرات حول **"الإشـــراف على أساس تقييم المخاطر، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال أسواق رأس المال"** في الدوحة، والذي شاركت به (14) دولة من أعضاء لجنة أفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الآيسكو). بالإضافة إلى المشاركين من عدد (12) جهة من القطاع المالي بالدولة ذات الصلة بأسواق رأس المال.

5- توعيـــة المســتثمرين

تتلخـص خطـوات الهيئـة في مجـال تطويـر وتنميـة المهـارات والارتقـاء بمسـتوى المعرفـة للأشـخاص والأطـراف مـن ذوي العلاقـة بسـوق الأوراق الماليـة القطـري بمـا يلـي:

- تنظيـم ورشـة عمـل حـول "**مسـتجدات مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب ومناقشـة طـرق تحسـين التـزام الجهـات المرخصـة بمتطلباتهـا**"، حيـث اسـتهدفت الورشـة بورصـة قطـر، شـركـة قطـر للإيـداع المركـزي لـلأوراق الماليـة وشـركـات الخدمـات الماليـة ووكـلائهـم.
- تنظيـم ورشـة عمـل حـول "**نظـام حوكمـة الشركـات المسـاهمة المدرجـة في السـوق الرئيسـية**"، حيـث اسـتهدفت الورشـة الـشركات المسـاهمة المدرجـة في السـوق الرئيسـية، واشـتملت عـلى مجموعـة مـن المحـاور المتعلقـة بآليـات ونظـام الحوكمـة وإعـداد تقريـر الحوكمـة هـذا بالإضافـة إلى آليـة التصويـت لانتخابـات مجلـس الإدارة في الشـركـة المساهمـة المدرجـة.

6- التطوير المؤسسي

واصلت الهيئة جهودها في تطوير كفاءة الخدمات والأداء المؤسسي، والتي تتلخص فيما يلي:

- تفعيل الهيكل التنظيمي الجديد من خلال تسكين الموظفين على الهيكل الجديد وتنفيذ قرارات تعيينات في الوظائف القيادية والرئيسية، وتحديث النظام الإلكتروني بما يتماشى مع الهيكل الجديد.
- إجراء تعديل على نظام (SAP) موارد بما يتوافق مع القانون الجديد والهيكل التنظيمي الجديد، وتعمل حاليا الهيئة على تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج ليتم التفعيل خلال عام 2017 (مرحلة الخدمة الذاتية).
- تعيين نسبة (10.2%) من الكادر الوظيفي من القطريين خلال العام في ضوء تقنين الموازنة وإيقاف تعيين غير القطريين خلال العام المالي 2016. لتصبح نسبة القطريين العاملين في الهيئة (50%) بزيادة قدرها (6%) عن العام الماضي.
- التنسيق مع الوزارة المختصة تطبيقا لسياسة الإحلال والتوطين لابتعاث عدد (18) من القطريين لشغل وظائف في الهيئة مستقبلاً، في تخصصات مختلفة مثل: القانون، الاقتصاد، المالية، المحاسبة، التعاون الدولي والموارد البشرية.
- تدريب عدد (38) موظفا بمختلف الفئات الوظيفية من خلال عدد (138) دورة تدريبية منها ما يتعلق بربط المسار الوظيفي بالمسار التدريبي ومنها ما تم تنفيذا لخطة التدريب المعدة مسبقاً مع الإدارات المعنية بالهيئة.
- تنفيذ مشروع نظام ذكاء الأعمال والتقارير (BI and Reporting System).
- تنفيذ مشروع نظام المراسلات (Correspondence System).
- تطوير نظام النسخ الآلي لبيانات بورصة قطر والإيداع المركزي (QE-QCSD To QFMA Data Replication).
- تحديث نظام الحضور والانصراف الالكتروني بالهيئة.
- إعداد الجزء الأول من البوابة الالكترونية الجديدة لهيئة قطر للأسواق المالية.
- إعداد وتنفيذ الموقع الإلكتروني الخاص بمؤتمر (Developing a Corporate Debt Market).
- المشاركة والمتابعة لتنفيذ خطة تواصل الأعمال لبورصة قطر (QE BCP).
- المشاركة في ورشات العمل الخاصة بتنفيذ استراتيجية الحكومة الالكترونية 2020.
- المشاركة في أعمال لجنة أمن المعلومات الخاصة بالقطاع المالي.
- المشاركة في الأعمال الفنية لتنفيذ قانون FATCA.
- المشاركة في إعداد تقرير قياس التحول الرقمي الثاني (2016) للجهات الحكومية بالتعاون مع وزارة المواصلات والاتصالات.
- الربط الإلكتروني مع أنظمة كل من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة.
- إعداد مشروع موازنة الباب الأول للعام 2017 للكادر الفعلي والشواغر المطلوبة.

- وضع خطة عمل لتوثيق بطاقات الوصف الوظيفي للوظائف المستحدثة في الهيكل التنظيمي الجديد.
- إعداد دليل الموارد البشرية متضمنا كافة الإجراءات والعمليات الإدارية الخاصة بإدارة الموارد البشرية، وتحديثه بما يتوافق مع قانون الموارد البشرية المدنية.
- تم تحديد الاحتياجات التدريبية وإعداد خطة التدريب للعام 2017 لكافة الإدارات بالهيئة.
- إعداد مشروع الموازنة السنوية للهيئة وحسابها الختامي، بالتنسيق مع الوحدات الإدارية المعنية.
- توفير احتياجات الهيئة ووحداتها الإدارية المختلفة من المستلزمات والأجهزة اللازمة لأداء مهامها، بالتنسيق مع الوحدات الإدارية المعنية.
- القيام بأعمال المشتريات والمناقصات والمزايدات، وفقا للأنظمة والقواعد المعمول بها في الدولة، والإشراف على تنفيذ الاعتمادات وتدقيق حسابات الإيرادات والمصروفات.
- تنظيم أرشيف المستندات وحفظ الوثائق المالية والإدارية وفقاً لأحدث الطرق.

الباب الرابع

إحصائيات أعمال الهيئة خلال عام 2016

4

الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة

تتمثل أهم أنشطة الخدمات المالية التي يتم ممارستها من أو في السوق القطري بترخيص من الهيئة وتحت رقابتها في الآتي:

- تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير.
- تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه.
- أمانة الاستثمار.
- اقراض واقتراض الأوراق المالية.
- التداول بالهامش.
- تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية.
- تقديم خدمات حفظ الأموال (النقود أو الأوراق المالية).
- إدارة الاستثمار في الأوراق المالية.
- التعهد بتغطية إصدار الأوراق المالية.
- إدارة إصدار الأوراق المالية.
- تزويد السيولة.
- القيام بمهام مستشار إدراج في سوق الشركات الناشئة.
- التدقيق الخارجي على الجهات المدرجة والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.
- التقييم المالي للجهات المدرجة والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.
- الأعمال والخدمات التي تمارسها الأسواق المالية المنظمة.
- الأعمال والخدمات التي تمارسها جهة الإيداع.
- الأعمال والخدمات التي تمارسها شركة مقاصة.
- الأعمال والخدمات والأنشطة الأخرى التي تحددها اللوائح والأنظمة الصادرة عن الهيئة.

شركات الخدمات المالية والأنشطة المرخص لها بممارستها (من الهيئة)

الشركة	نوع النشاط
المجموعة للأوراق المالية	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير 2. تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه 3. تزويد السيولة 4. إدارة الاستثمار في الأوراق المالية 5. التداول بالهامش 6. اقراض واقتراض الأوراق المالية 7. إدارة إصدار الأوراق المالية 8. تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية
دلالة للوساطة	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير 2. تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه
مجموعة الاستثمارات الخليجية	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير 2. تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه
الشركة الإسلامية للأوراق المالية	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير 2. تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه
دلالة للوساطة الإسلامية	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير 2. تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه
شركة قطر للأوراق المالية	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير 2. تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه
الشركة العالمية للأوراق المالية	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير 2. تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه
شركة كيو إن بي للخدمات المالية	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير 2. تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه 3. تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية 4. التداول بالهامش
شركة الأهلي للوساطة	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير 2. تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه 3. تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية
شركة البنك التجاري للخدمات المالية	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير 2. تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه 3. تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية 4. تزويد السيولة 5. التداول بالهامش
* شركة الريان للوساطة المالية	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير 2. تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه
بنك اتش اس بي سي الشرق الأوسط	تقديم خدمات حفظ الأموال (النقود أو الأوراق المالية)
بنك قطر الوطني	تقديم خدمات حفظ الأموال (النقود أو الأوراق المالية)
بنك ستاندرد تشارترد	تقديم خدمات حفظ الأموال (النقود أو الأوراق المالية)
كيو إنفست	1. أمانة الاستثمار 2. التعهد بتغطية إصدار الأوراق المالية 3. إدارة إصدار الأوراق المالية 4. تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية
الريان للاستثمار	1. إدارة الاستثمار في الأوراق المالية 2. إدارة إصدار الأوراق المالية

* ملاحظة: تم تعليق أنشطة الشركة بناء على طلبها لمدة عامين تنتهي في 2019/2/22.

الأنشـطة المرخـص بهـا (من قبل الهيئـة) لشركـات الخدمـات الماليـة خلال عـام 2016

نـوع النشـاط	عـدد التراخيـص	اسـم الشركـة
التداول بالهامش	3	المجموعة للأوراق المالية البنك التجاري للخدمات المالية كيو إن بي للخدمات المالية
إدارة الاستثمار في الأوراق الماليـة	2	المجموعة للأوراق المالية الريـان للاستثمار
إقـراض واقتـراض الأوراق الماليـة	1	المجموعة للأوراق المالية
إدارة إصـدار الأوراق الماليـة	2	المجموعة للأوراق المالية الريـان للاستثمار
تقديـم المشورة بشأن الأوراق الماليـة	1	المجموعة للأوراق المالية
مستشـار إدراج في سوق الشركـات الناشـئة	2	برايس ووتـر هاوس كوبـرز اكسس مـور استيفنـز

الأسواق الماليـة المرخص لهـا (من الهيئـة)

اسم السوق	نـوع السوق	تاريـخ الترخيص
السوق الرئيسية - **بورصة قطر**	سوق تداول الأوراق المالية للشركات المساهمة العامة	1997
سوق الشركات الناشئة - **بورصة قطر**	سوق تداول الأوراق المالية للشركات الصغيرة والناشئة	2011

شركـات الإيداع والمقاصة المرخـص لهـا (من الهيئـة)

اسم الشركة	نـوع النشاط	تاريـخ الترخيص
شركة قطـر للإيداع المركزي للأوراق الماليـة	الإيداع المركزي والمقاصة للأوراق المالية	2013

الشركات المرخص بإدراجها
(من قبل الهيئة)

الشركة	الرمز	إجمالي عدد أسهم الشركة المكتتب به
بنك قطر الوطني	QNBK	839,675,325
مصرف قطر الإسلامي	QIBK	236,293,200
البنك التجاري	CBQK	326,629,210
بنك الدوحة	DHBK	258,372,252
البنك الأهلي القطري	ABQK	190,803,115
بنك قطر الدولي الإسلامي	QIIK	151,368,749
مصرف الريان	MARK	750,000,000
بنك الخليج التجاري	KCBK	360,000,000
بنك قطر الأول	QFBQ	200,000,000
الشركة الوطنية للإجارة	NLCS	49,480,200
الدلالة	DBIS	28,416,000
شركة قطر وعمان للاستثمار	QOIS	31,500,000
المجموعة الإسلامية القابضة	IHGS	5,663,581
شركة زاد القابضة	ZHCD	13,081,068
القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية	QGMD	11,550,000
السلام العالمية للاستثمار المحدود	SIIS	114,314,587
الرعاية الطبية	MCGS	28,144,100
شركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام	QCFS	6,280,795
شركة قطر للوقود	QFLS	91,216,125
شركة ودام الغذائية	WDAM	18,000,000
مجمع شركات المناعي	MCCS	45,619,200
الميرة للمواد الاستهلاكية	MERS	20,000,000
الشركة القطرية للصناعات التحويلية	QIMD	47,520,000
شركة قطر الوطنية لصناعة الاسمنت	QNCD	59,411,722
الصناعات القطرية	IQCD	605,000,000
مجموعة المستمرين القطريين	QIGD	124,326,778
شركة الكهرباء والماء القطرية	QEWS	110,000,000
أعمال	AHCS	630,000,000
شركة الخليج الدولية للخدمات	GISS	185,840,869
شركة مسيعيد للبتروكيماويات	MPHC	1,256,317,500
شركة قطر للتأمين	QATI	241,138,659
شركة الدوحة للتأمين	DOHI	50,000,000
الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين	QGRI	87,506,703
مجموعة الخليج التكافلي	AKHI	25,527,902
الشركة الإسلامية القطرية للتأمين	QISI	15,000,000
شركة المتحدة للتنمية	UDCD	354,086,250
شركة بروة العقارية	BRES	389,124,637
ازدان القابضة	ERES	2,652,496,691
مزايا قطر للتطوير العقاري	MRDS	110,250,000
Ooredoo	ORDS	320,320,000
فودافون قطر	VFQS	845,400,000
شركة الملاحة القطرية	QNNS	114,525,200
شركة الخليج للمخازن	GWCS	58,603,148
ناقلات	QGTS	554,026,360
المجموع		**12,612,829,926**

بلغ عدد الشركات المدرجة بالسوق القطري مع نهاية العام (44) شركة، تتوزع أنشطتها على سبعة قطاعات رئيسية هي:

1 - البنوك والخدمات المالية
2 - التأمين
3 - الصناعة
4 - الخدمات
5 - العقارات
6 - الاتصالات
7 - النقل

وقد بلغ إجمالي القيمة السوقية لرؤوس أموالها المدرجة مع نهاية العام نحو (563.4) مليار ريال قطري بما يعادل (154.3) مليار دولار أمريكي.

الأشخاص محترفي التعامل في الأسواق الماليــة المرخص لهم (من قبل الهيئــة)

2016	2015	2014	
1			رئيس مجلس إدارة
3	5	1	عضو مجلس إدارة
2			مديــر عــام
1		4	نائـب مديــر عــام
3			مديــر اســتثمار
2	3	3	مسـؤول التــزام
2	3	2	مسؤول مكافحة غسل الأموال (مسؤول إبــلاغ)
1	1	1	نائـب مسؤول مكافحة غسل الأمـوال
1	1	5	مديــر مكاتــب خلفيــة
1	2	11	مديــر حساب
2	2		مديــر تداول
1		3	مديــر مالــي
5	4	13	ممثـل وسيــط
1	3	6	ممثـل أميــن حفـظ
	3	2	مدقـق داخـلي
	1	2	مسؤول إدارة المخاطــر
			مستشار مالــي
1	3		محــلل مالــي
27	**31**	**53**	**المجمـوع الكــلي**

أنشــطة التدريــب للعامليــن بالهيئــة

الإجمالي	التدريـب الخارجــي	التدريـب الداخــلي	البيــان	
98	14	84	ورشـة عمــل	2016
24	10	14	برنامــج تدريبــي	
18	15	3	أخـــرى	
140	**39**	**101**	**الإجمالـــي**	
115	7	98	ورشـة عمل وبرنامـج تدريبـي	2015
56	-	56	ربـط المسار التدريبي بالمسار الوظيفي	
17	5	12	مؤتمـرات ونداوت ومعـارض	
59	-	59	أخـــرى	
237	**12**	**225**	**الإجمالـــي**	

نسب التقطيـــر الإجماليـــة بالـهيئـــة

البيـان	عـدد الموظـفين القطريـين	عـدد الموظـفين غير القطرييـن
عـدد الموظفيـن حتى نهايـة 2016	(53) موظف	(53) موظف
النسبة الاجماليـة للتقطيـر بالهيئـة في عام 2016	50 %	50 %
النسبة الاجماليـة للتقطيـر بالهيئـة في عـام 2015	44 %	56 %

إحصائيـات التفتيـش على الأسواق الماليـة من قبل الهيئـة

البيـان	2014	2015	2016
عدد الشركـات التي تمـت زيارتهـا للتفتيـش	11	11	11
عدد الزيـارات التفتيشيـة	30	20	44
عدد التقاريـر الرقابيـة المرفوعـة	9	7	14
عدد البرامـج والتقاريـر التي تم تطويرها لفائدة الرقابة والتفتيش	0	10	9

البيـــان التفصيلي لأعمـــال الرقابـــة والتفتيش

نـوع المهـام	العـدد
الزيـارات التفتيشيـة الدوريـة	18
الزيـارات التفتيشيـة المفاجئـة	8
تقاريـر الرقابـة على التـداول	14
تقاريـر رقابة نظم التداول والإيداع	7
تقاريـر رقابة نظم شركات الخدمات المالية	2
الزيـارات التفتيشيـة الدوريـة المتعلقـة بمكافحـة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	18

إحصائيات أعمال الشكاوى والتحقيقات، المحاسبة والتظلم

الشكاوى

البيان	2015	2016
عدد الشكاوى	9	23
الشكاوى التي تم الفصل فيها	9	22
الشكاوى التي لم يتم الفصل فيها	0	1

التحقيق

البيان	2015	2016
عدد التحقيقات	19	21
التحقيقات التي تم إحالتها إلى لجنة المحاسبة	7	11
التحقيقات التي تم حفظها	2	3
التحقيقات التي انتهت بالإنذار	1	3
التحقيقات التي انتهت بالتسوية	5	3
التحقيقات التي انتهت بالتنبيه	3	
التحقيقات التي انتهت بأخذ تعهدات	1	
التحقيقات التي لم يتم الفصل فيها		
التحقيقات التي انتهت بإجراءات أخرى		1

المحاسبة

البيان	2015	2016
عدد المخالفات التي وردت إلى لجنة المحاسبة	12	11
عدد المخالفات التي تم البت فيها	8	10
عدد المخالفات التي لا تزال محل نظر اللجنة	4	9

التظلمات

البيان	2015	2016
عدد التظلمات التي تم قيدها بسجل التظلمات	3	5
عدد طلبات وقف التنفيذ التي قدمت إلى اللجنة	1	5
عدد التظلمات وطلبات وقف التنفيذ التي نظرتها اللجنة	12	10
عدد التظلمات وطلبات وقف التنفيذ التي تم الفصل فيها	12	5
عدد التظلمات وطلبات وقف التنفيذ		
التي ما تزال قيد نظر اللجنة	0	5
عدد جلسات اللجنة	8	2
عدد اجتماعات اللجنة	16	4

إحصائيات الترقيم الدولي للأوراق المالية

البيان	2014	2015	2016
إصدار رقم دولي للأسهم	1	0	1
إصدار رقم دولي لحقوق الاكتتاب	0	2	2
إصدار رقم دولي للسندات الحكومية	3	8	16
إصدار رقم دولي لأذونات الخزانة	36	36	36

إحصائيات الإدراج والاستحواذ

البيان	2014	2015	2016
طلبات الإدراج للأوراق المالية	28	29	52
طلبات الإدراج لحقوق الاكتتاب	0	2	2
طلبات الطرح والإدراج	1	1	1
طلبات الاستحواذ والاندماج	12	11	21

إحصائيات حوكمة الشركات

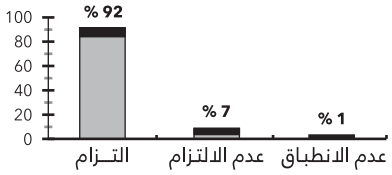

وفيما يلي إحصائية توضح مدى التزام الشركات بمواد نظام الحوكمة مقسمة حسب القطاعات لبيان مدى الالتزام بمواد الحوكمة حسب التصنيف القطاعي:

قطاع البنوك والخدمات المالية

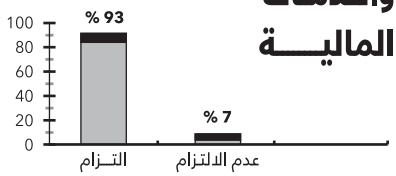

قطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية

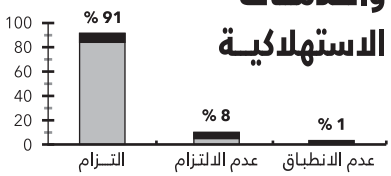

قطاع الصناعات

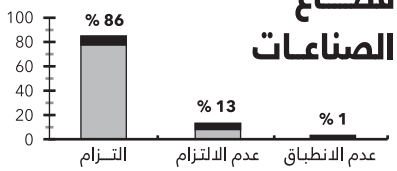

قطاع التأمين

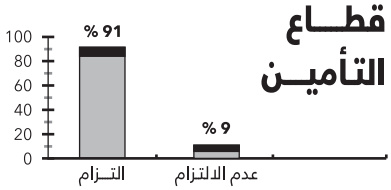

قطاع العقارات

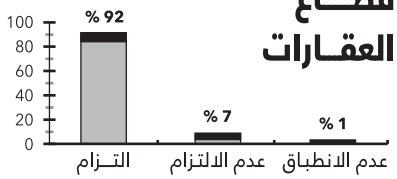

قطاع الاتصالات

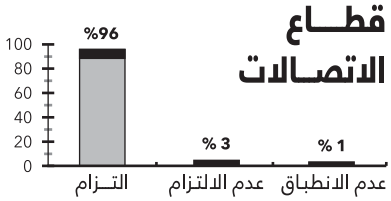

قطاع النقل

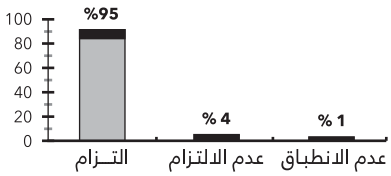

جدول يوضح مشروعات نظم المعلومات بالهيئة

المشروع	وصف مختصر للمشروع	نسبة الإنجاز
مشروع نظام ذكاء الأعمال والتقارير (BI and Reporting System)	يقوم النظام بقراءة بيانات بورصة قطر وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية من قاعدة بيانات الهيئة المخصصة للغرض ثم يعرض بشكل آلي مجموعة من لوحات البيانات (Dashboards) والتقارير المصممة من قبل خبراء الهيئة بهدف التحليل ومساعدة متخذي القرار في اتخاذ القرارات المناسبة.	%100
مشروع نظام المراسلات (Correspondence System)	يستخدم النظام إدارة المراسلات الإلكتروني لمعالجة جميع أنواع مراسلات الهيئة، كما يوفر إمكانية تتبع المراسلات وحالتها حسب سير عمل كل مراسلة ويصدر التنبيهات اللازمة عند التأخير في تنفيذ إجراء معين بالإضافة إلى خاصية البحث المتعدد وأرشفة المراسلات المعدة للحفظ.	%100
تحديث نظام الحضور والانصراف	تم تحديث النظام المستخدم لنسخة أكثر تطورا وتطابق مع الأجهزة والنظم المعمول بها.	%100
تطوير نظام النسخ الآلي لبيانات بورصة قطر والإيداع المركزي (المرحلة الأولى) (QE-QCSD To QFMA Data Replication) (Phase 1)	يقوم النظام بالنسخ الفوري لبيانات بورصة قطر وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية إلى قاعدة بيانات الهيئة وقد تم إضافة مجموعة من البيانات الجديدة المطلوبة استجابة لمتطلبات عمل الهيئة.	%40
إعداد وتنفيذ الموقع الإلكتروني الخاص بمؤتمر (Developing a Corporate Debt Market)	يوفر الموقع جميع المعلومات الخاصة بالمؤتمر ويمكن المشاركين من التسجيل الإلكتروني في مؤتمر كما يمكن الهيئة من المتابعة الفورية للتحضير للمؤتمر.	%100

2017
استاد خليفة الدولي

احتفلت دولـة قطـر في مايــو **2017** بإعادة

افتتـاح **استاد خليفـة الدولي** بعد عمليـات التجديــد والتغييـر، الاستاد جاهز الآن لاستضافة مباريـات كـأس العالـم لكرة القدم **2022**

الباب الخامس

ملخص عام لسوق الأوراق المالية القطري

الأسـهم المدرجــة
LISTED SHARES

البيــان Item	2016	2015	التغيـر % Change %
عـدد الإدراجـات No. of listings	11	10	10 %
عدد الأسهم التي تم إدراجهـا No. of listed shares	443,617,695	130,697,427	239.42 %

نسـبة عـــدد الأسهم المدرجـة
PERCENTAGE OF LISTED SHARES

البيــان Item	أسـهم مجانيـة Bonus shares	إدراجـات جديدة New listings	إدراجات من حقوق الاكتتاب Rights issue listings	المجمـوع Total
عـدد الإدراجـات No. of listings	7	1	3	11
عدد الأسهم التي تم إدراجهـا No. of listed shares	192,856,862	200,000,000	50,760,833	443,617,695

حقوق الاكتتــاب
RIGHTS ISSUE

الشركــة Company	القيمـة المتداولـة (ريـال قطري) Traded value (QR)	عـدد الأسهم المتداولـة No. Traded shares	عـدد الصفقـات المتداولـة No. transactions
قطـر للتـأميـن Qatar Insurance	12,127,647.30	408,840	279
البنـك التجــاري Commercial Bank	21,527,298.62	4,098,221	1,605
المجمــوع - TOTAL	**33,654,945.92**	**4,507,061**	**1,884**

مؤشـرات سـوق الأسـهم
EQUITY MARKET INDICES

عـدد الأسـهم المتداولـة تراكميـاً No. Traded Shares Cumulatively	قيمة التداول التراكمي (الف ريال قطري) Cumulative Trading Value (QR Thousands)	القيمة السوقية (الف ريال قطري) Market Cap (QR Thousands)	المؤشر العـام (نقطـة) General Index (Point)	عدد الشركات المدرجـة No. Listed Companies	الفتـرة Period
2,302,409,707	93,720,054.49	553,176,101.21	10,429.36	43	**2015**
615,854,260	20,699,529.52	554,030,976.06	10,376.20	43	الربـع الأول من عام 2016 (يناير – مارس) 1st Quarter of 2016 (Jan - Mar)
1,085,534,198	36,693,843.40	532,704,248.47	9,885.22	44	الربـع الثاني من عام 2016 (أبريل – يونيو) 2nd Quarter of 2016 (Apr - Jun)
1,479,574,523	53,302,683.39	560,743,619.89	10,435.46	44	الربـع الثالث من عام 2016 (يوليو – سبتمبر) 3rd Quarter of 2016 (Jul - Sep)
1,976,573,326	68,989,085.80	563,466,058.44	10,436.76	44	**2016**

المؤشـر العـام
GENERAL INDEX

التغيـر % Change 2016 - 2015	2016	2015	2014	2013
0.07 %	10,436.76	10,429.36	12,285.78	10,379.59

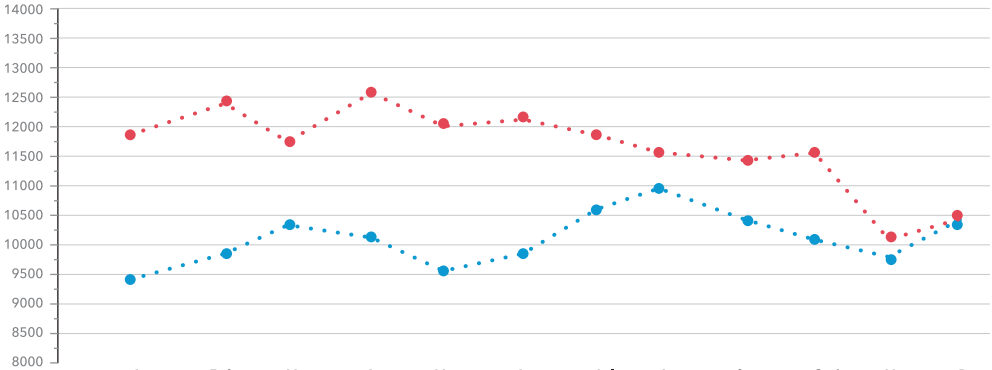

	Jan	Feb	Mar	Apr	May	Jun	Jul	Aug	Sep	Oct	Nov	Dec
QSE 2016	9,481.30	9,892.32	10,376.20	10,186.18	9,538.77	9,885.22	10,603.96	10,989.79	10,435.46	10,172.95	9,793.83	10,436.76
QSE 2015	11,899.63	12,445.34	11,711.40	12,164.48	12,048.26	12,201.02	11,785.22	11,563.56	11,465.22	11,604.59	10,090.81	10,429.36

القيمة السوقية (ألف ريـال قطـري)
MARKET CAP (QR THOUSANDS)

التغيـر 2016 - 2015 % Change	2016	2015	2014	2013
1.86 %	563,466,058.44	553,176,101.21	676,791,631.97	555,606,339.79

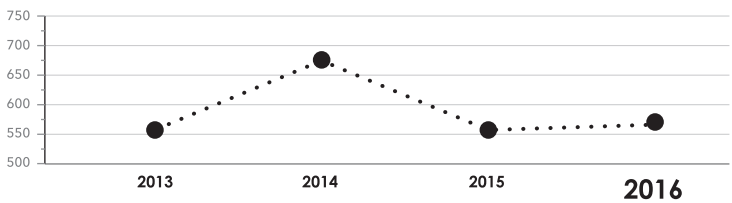

معـدل قيمـــة التـداول اليومـــي (ألـف ريـال قطـري)
(QR Thousands) AVERAGE FIGURES PER DAY

التغيـر % Change %	2015	2016	البيـــان Item
-26.09 %	374,880.22	277,064.60	معدل قيمـة التداول (ألـــف ريـال قطـري) Average Traded Value (QR Thousands)
-14.25 %	9,209,638.83	7,897,568.32	معدل كمية التداول Average Traded Volume
-15.90 %	4,763.23	4,005.96	معدل الصفقات المتداولة Average no. Transactions

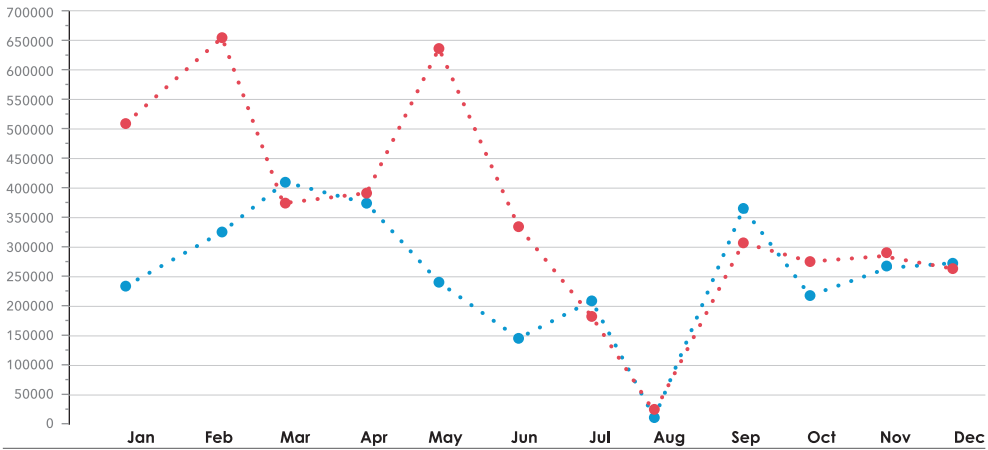

	Jan	Feb	Mar	Apr	May	Jun	Jul	Aug	Sep	Oct	Nov	Dec
QSE 2016	240,457.39	328,493.58	412,729.67	362,340.07	237,652.40	149,159.43	215,308.52	10,989.79	370,888.57	203,771.87	264,626.86	269,081.51
QSE 2015	508,366.12	654,436.86	369,823.48	380,103.51	647,736.25	333,270.39	181,904.10	11,563.56	306,871.07	274,627.72	287,928.52	266,178.83

إحصاءات الشركات المدرجة
STATISTICS OF LISTED COMPANIES

نسبة عدد الشركات المدرجة بالقطاعات
Percentage of No. listed companies by sector

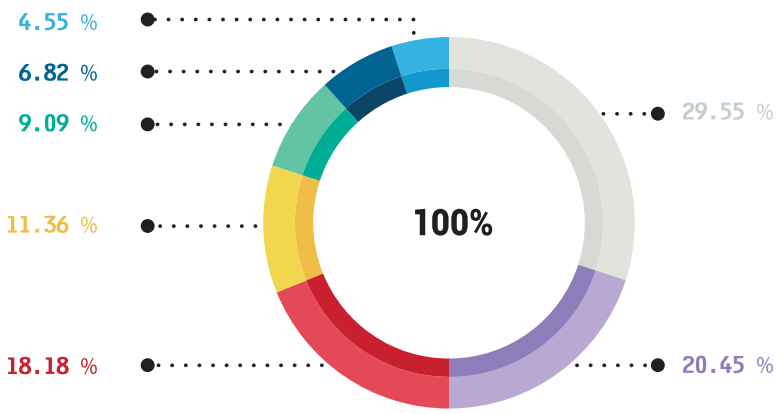

% للمجموع % to Total	عدد الشركات المدرجة No. of listed companies	القطاع Sector
% 29.55	13	البنوك والخدمات المالية Banking & Financial Services
% 20.45	9	البضائع والخدمات الاستهلاكية The Consumer Goods & Services
% 18.18	8	الصناعات Industrials
% 11.36	5	التأمين Insurance
% 9.09	4	العقارات Real Estate
% 6.82	3	النقل Transportation
% 4.55	2	الاتصالات Telecoms
% 100.0	44	المجموع Total

إحصاءات الشركات المدرجة
STATISTICS OF LISTED COMPANIES

القطاع Sector	مؤشر القطاعات Sectors Index	القيمة السوقية (الف ريال قطري) Market Cap (QR Thousands)	قيمة التداول (الف ريال قطري) Trading Value (QR Thousands)	عدد الأسهم المتداولة No. Traded Shares	% معدل الدوران Turnover Ratio %
البنوك والخدمات المالية Banking & Financial Services	2,912.22	236,321,493.71	24,522,438.93	593,392,220	10.38 %
الصناعات Industrials	3,306.67	144,771,032.13	16,602,675.64	360,262,185	11.47 %
البضائع والخدمات الاستهلاكية The Consumer Goods & Services	5,897.82	26,135,694.74	7,353,781.53	169,574,961	28.14 %
التأمين Insurance	4,435.20	26,769,012.06	2,411,951.90	37,847,057	9.01 %
العقارات Real Estate	2,244.46	61,915,997.74	8,172,846.46	397,929,201	13.20 %
الاتصالات Telecoms	1,206.04	40,529,974.00	6,168,006.26	312,963,036	15.22 %
النقل Transportation	2,547.37	27,022,854.06	3,757,385.09	104,604,666	13.90 %
المجموع Total		**563,466,058.44**	**68,989,085.81**	**1,976,573,326**	**12.24 %**

القيمة السوقية / MARKET CAP

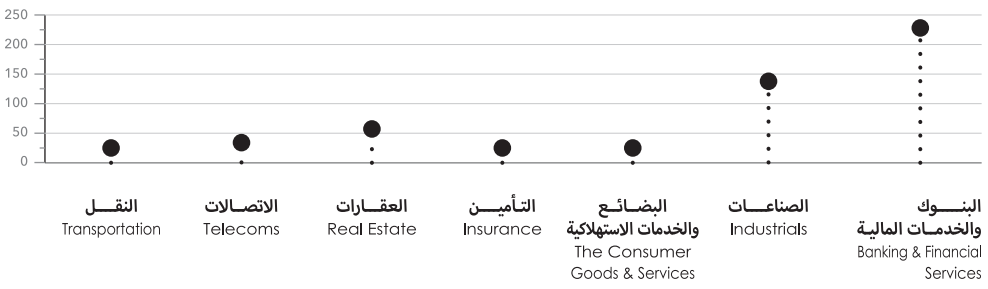

قيمـة التـداول / TRADING VALUE

عدد الأسـهم المتداولـة / NO. TRADED SHARES

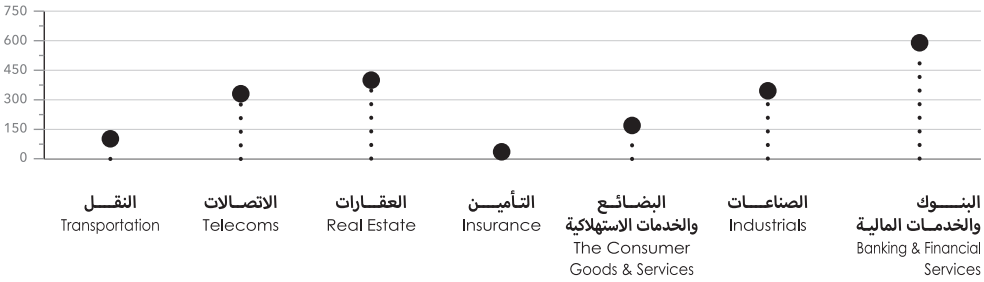

معـــدل الـدوران / TURNOVER RATIO

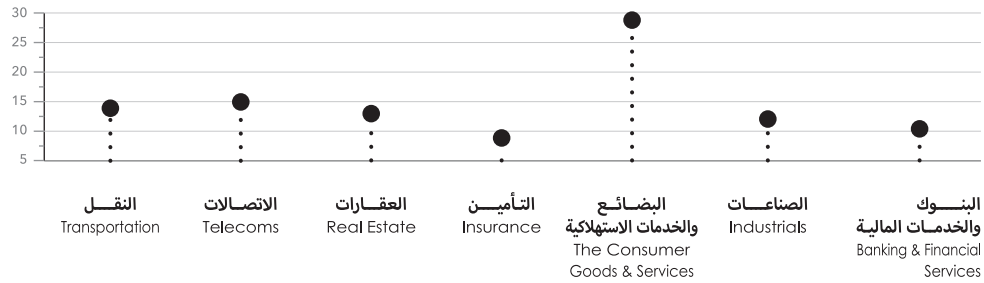

نسب الأسهم حرة التداول بالشركات المدرجة
PERCENTAGES OF FREE FLOAT SHARES IN LISTED COMPANIES

% الأسهم حرة التداول الى اجمالي عدد أسهم رأس المال % of free float shares to total No. capital shares	عدد الأسهم حرة التداول No. free float shares	إجمالي عدد أسهم رأس المال Total No. capital shares	القطاع Sector
80.00 %	2,742,468,015	3,428,201,632	البنوك والخدمات المالية Banking & Financial Services
91.85 %	319,829,264	348,205,875	البضائع والخدمات الاستهلاكية The Consumer Goods & Services
56.23 %	1,697,131,448	3,018,416,869	الصناعات Industrials
97.94 %	410,557,710	419,173,264	التأمين Insurance
99.95 %	3,504,147,578	3,505,957,578	العقارات Real Estate
42.31%	493,261,403	1,165,720,000	الاتصالات Telecoms
96.92 %	704,770,744	727,154,708	النقل Transportation
78.27 %	**9,872,166,162**	**12,612,829,926**	المجموع **Total**

إجمالـــي الموجودات بالشركـــات المدرجـــة
TOTAL ASSETS IN LISTED COMPANIES

القطـــاع Sector	إجمالي الموجودات (بالمليار ريال قطري) Total assets (QR Billion) 2015	2016	معـدل النمـو % Growth Rate %
البنوك والخدمـات الماليـة Banking & Financial Services	1094.034	1321.722	20.81 %
البضـائع والخدمـــات الاسـتهلاكية The Consumer Goods & Services	20.699	23.001	11.12 %
الصناعـــات Industrials	100.569	104.048	3.46 %
التأميـــن Insurance	36.508	41.786	14.46 %
العقـارات Real Estate	96.603	99.941	3.46 %
الاتصـــالات Telecoms	101.144	97.231	-3.87 %
النقـــل Transportation	55.853	56.119	0.48 %
المجمـــوع Total	**1505.41**	**1743.848**	**15.84 %**

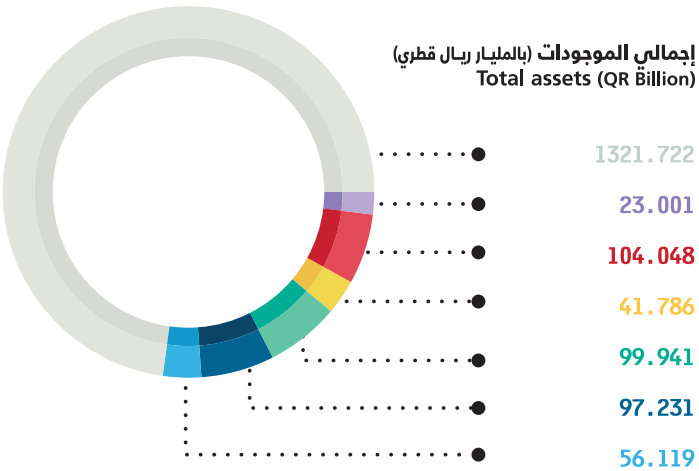

5E

إجمالي حقوق الملكية بالشركات المدرجة
TOTAL EQUITY IN LISTED COMPANIES

القطاع Sector	حقوق الملكية (بالمليار ريال قطري) Equity (QR Billion) 2016	2015	% معدل النمو Growth Rate %
البنوك والخدمات المالية Banking & Financial Services	158.575	141.833	11.80 %
البضائع والخدمات الاستهلاكية The Consumer Goods & Services	13.51	13.33	1.35 %
الصناعات Industrials	78.285	76.21	2.72 %
التأمين Insurance	16.604	14.09	17.84 %
العقارات Real Estate	61.696	60.362	2.21 %
الاتصالات Telecoms	33.728	33.296	1.30 %
النقل Transportation	21.018	19.529	7.62 %
المجموع Total	**383.416**	**358.65**	**6.91 %**

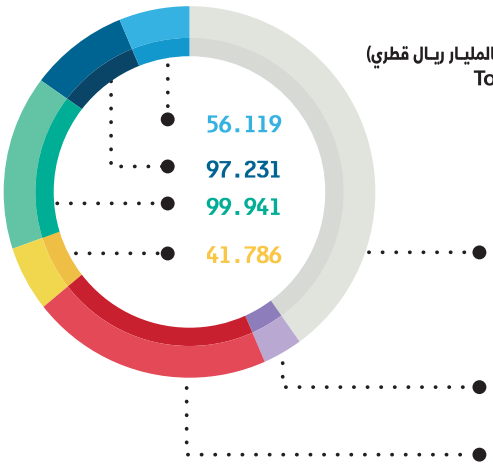

إجمالي الأرباح المحققة بالشركات المدرجة
TOTAL PROFITS IN LISTED COMPANIES

القطاع Sector	الأرباح / الخسائر المحققة (بالمليار ريال قطري) Loss / profit (QR Billion) 2016	2015	% معدل النمو Growth Rate %
البنوك والخدمات المالية Banking & Financial Services	19.897	19.993	- 0.48 %
البضائع والخدمات الاستهلاكية The Consumer Goods & Services	1.613	1.848	-12.72 %
الصناعات Industrials	7.926	9.893	-19.88 %
التأمين Insurance	1.442	2.205	-34.60 %
العقارات Real Estate	4.179	5.98	-30.12 %
الاتصالات Telecoms	2.552	2.007	27.15 %
النقل Transportation	1.864	2.278	-18.17 %
المجموع Total	**39.473**	**44.204**	**-10.70 %**

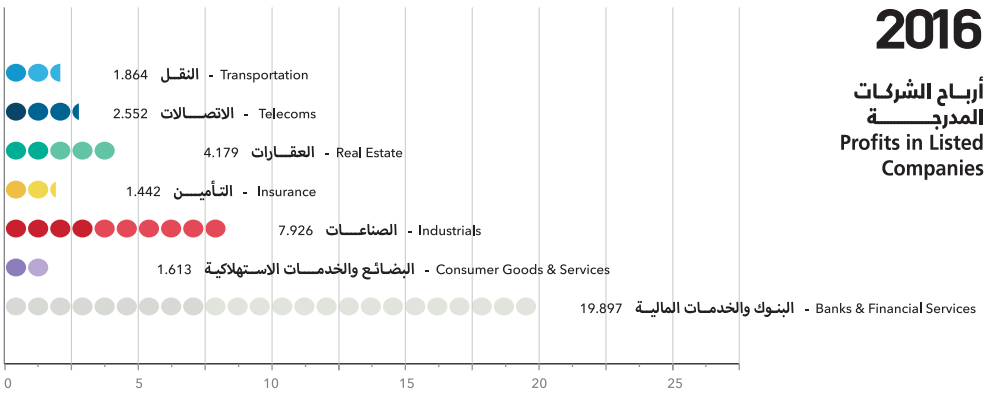

5F

نسب ملكيـة الأسـهم بحسب فئـات المستثمريـن
(حسب القيمـة الإجماليـة للأسهم)

PERCENTAGE OF EQUITY OWNERSHIP BY INVESTORS
(AS PER SHARES TOTAL VALUE)

المستثمرون غير القطريين Non-Qatari Investors		المستثمرون القطريون Qatari Investors		
المؤسسات Institutions	الأفراد Individuals	المؤسسات غير الحكومية Non-governmental institutions	المؤسسات الحكومية Governmental institutions	الأفراد Individuals
7.96 %	1.54 %	22.05 %	41.75 %	26.70 %
9.50 %		90.50 %		

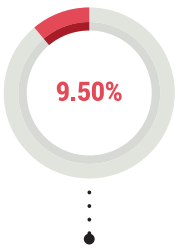

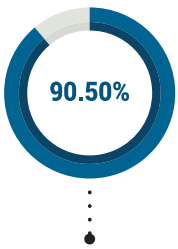

أذونـات الخزينـة المدرجـة خلال عام 2016
TREASURY BILLS LISTED DURING 2016

أذونـات الخزينـة المدرجـة بحسب المـدة الزمنيـة Type of T. Bills	العـدد Numbers	القيمـة (ألـف ريـال قطـري) Value (QR thousands)
3 أشـهر - 3 months	433,000	4,330,000
6 أشـهر - 6 months	299,000	2,990,000
9 أشـهر - 9 months	232,000	2,320,000
الإجمالـي - TOTAL	**964,000**	**9,640,000**

السندات الحكومية المدرجة خلال عام 2016
GOVERNMENT BONDS LISTED DURING 2016

القيمة (ألف ريال قطري) Value (QR thousands)	العدد Numbers	السندات الحكومية المدرجة بحسب المدة الزمنية Type of listed G. Bonds
2,550,000	255,000	3 years - 3 سنوات
1,925,000	192,500	5 years - 5 سنوات
1,125,000	112,500	7 years - 7 سنوات
875,000	87,500	10 years - 10 سنوات
6,475,000	**647,500**	TOTAL - الإجمالي